

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:/2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

المذكرة موسومة ب:

العلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2020)

إشراف الأستاذ (ة):

-عمير حمه

من إعداد:

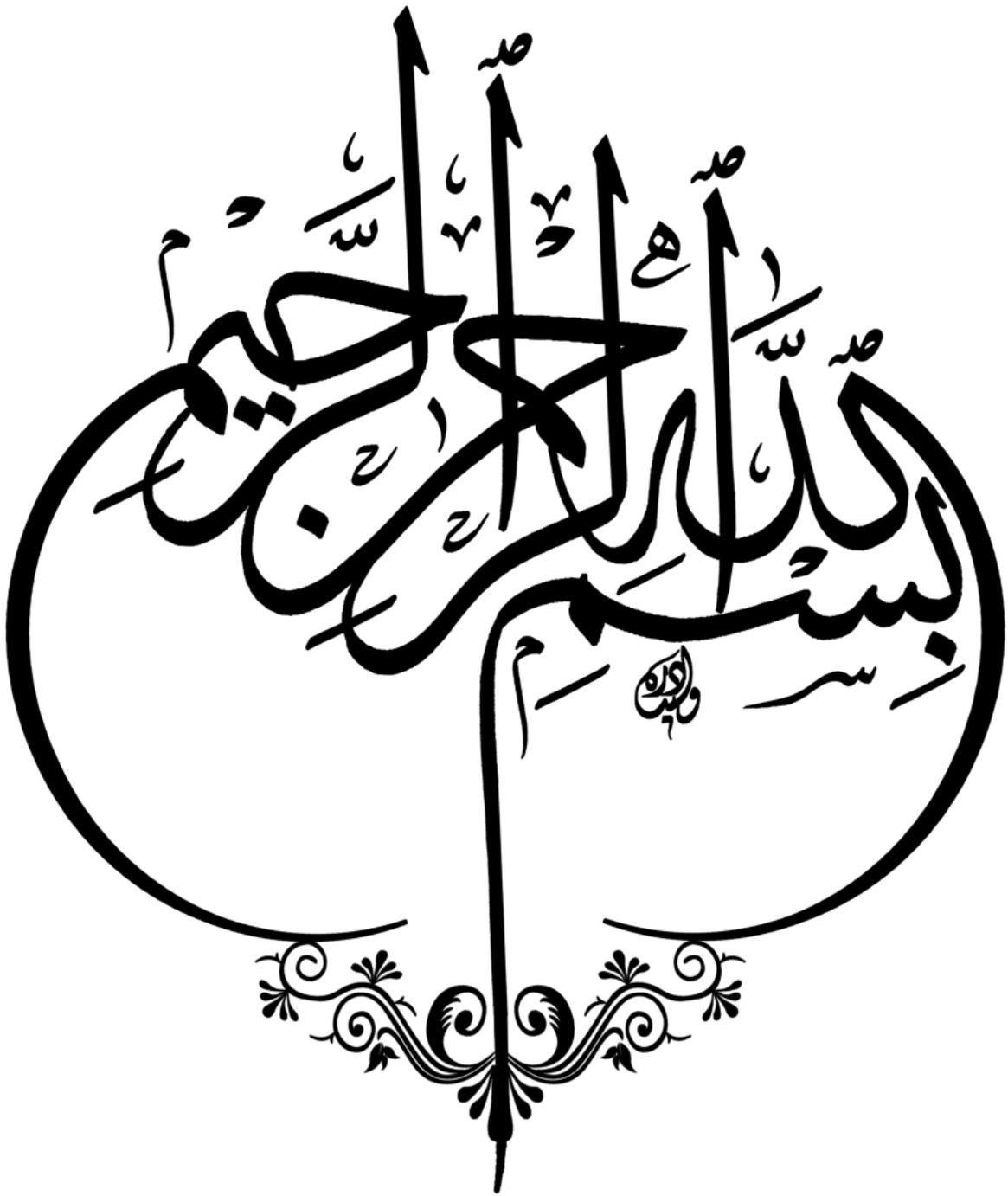
-بوخروفة أميرة

- حمايدية آية

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
رمضان بطوري	أستاذ محاضر	رئيسا
حمه عمير	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا
كمال شريط	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2021 - 2022



الشكر والتقدير

الشكر والثناء لله عز وجل على نعمة الصبر والعزيمة والقدرة على انجاز واطمام هذا العمل.

فالحمد لله على هذه النعم.

نتوجه بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى كل من:

الدكتور الفاضل " حمه عمير " الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة

حول الموضوع وأرائه السديدة التي كانت عوناً لنا على إتمام هذا البحث.

أعضاء لجنة المناقشة على ما يقدمونه من توجيهات.

كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا البحث.

شكراً جزيلاً.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع :

إلى أعر الناس واقربهم إلى قلبي إلى من كان دعائهم سر نجاحي، إلى من تعبوا وضحو من أجل وصولي إلى هذا

المكان، " الوالدين الكريمن " حفظهم الله ورعاهم.

إلى أخي العزيز "أمجد بهاء الدين" وفقه الله وسدد خطاه.

إلى صديقتي وزميلتي في المذكرة "آية".

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء.

إلى روح جدي "الهادي" رحمه الله.

إلى ارواح الغاليتين "إيمان" و"أريج" رحمهما الله.

إلى كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي، وكل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من دفعاني بقوة للوصول إلى هذه المكانة

"والدي الكريمين"

إلى اخواتي وسندي في هذه الحياة.

إلى "سرسورتي" والبرعم الصغير "دودو" حفظهم الله.

إلى صديقتي وزميلتي في المنكرة "أميرة".

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والبطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2020)، باستخدام اختبار سببية غرانجر والمنهجية الحديثة لإختبار السببية المطورة من طرف تودا-ياماموتو Toda-Yamamoto في إطار نماذج VAR، وقد دل تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR أن الانفتاح التجاري يسهم في تخفيض معدلات البطالة، كما بين اختبار غرانجر للسببية أن هناك علاقة ذات اتجاه واحد تتجه من الانفتاح التجاري نحو البطالة، كما أن اختبار تودا ياماموتو يشير أيضا لوجود علاقة في اتجاه واحد من الانفتاح التجاري نحو البطالة.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، البطالة، سببية غرانجر، سببية تودا ياماموتو

Abstract

This study aimed to test the causal relationship between trade openness and the unemployment in the Algerian economy during (1990-2020). Using the Granger causality test and the modern causality test methodology developed by Toda-Yamamoto within the framework of VAR models, The estimation of the Autoregressive Vector Model (VAR) indicated that trade openness contributes to reducing unemployment rates, as the test Granger's causation showed that there is a one-way causal relationship that goes from trade openness to the Unemployment rate. Also, Toda Yamamoto's causality test indicates that there showed that there is a one-way causal relationship that goes from trade openness to the Unemployment rate.

Key words: Trade openness, Unemployment, Granger Causality, Toda Yamamoto Causality.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
-	الشكر والتقدير
-	الاهداء
-	الملخص
(III-I)	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
VI	فهرس الأشكال
د-١	المقدمة
الفصل الأول: مدخل الأدبيات النظرية والدراسات السابقة (05-28).....	
6	تمهيد
7	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للانفتاح التجاري
7	المطلب الأول: مفهوم الانفتاح التجاري
7	الفرع الأول: تعريف الانفتاح التجاري
7	الفرع الثاني: أهمية الانفتاح التجاري
8	المطلب الثاني: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري
8	الفرع الأول: مؤشرات الانفتاح المطلق
10	الفرع الثاني: مؤشرات الانفتاح النسبي
10	الفرع الثالث: مؤشر البواقى للانفتاح التجاري
11	الفرع الرابع: مؤشرات بعض النماذج الأخرى للانفتاح التجاري
12	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للانفتاح التجاري
12	الفرع الأول: نظريات الفكر الكلاسيكي للانفتاح التجاري
14	الفرع الثاني: نظريات الفكر النيوكلاسيكي للانفتاح التجاري
14	الفرع الثالث: نظريات الفكر الحديث للانفتاح التجاري

15	المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للبطالة
15	المطلب الأول: مفهوم البطالة ومؤشرات قياسها
15	الفرع الأول: مفهوم البطالة
16	الفرع الثاني: مؤشرات قياس البطالة
17	المطلب الثاني: أنواع البطالة
17	الفرع الأول: البطالة الاحتكاكية
17	الفرع الثاني: البطالة الهيكلية
17	الفرع الثالث: البطالة الدورية
18	الفرع الرابع: البطالة الموسمية والمقنعة
18	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للبطالة
18	الفرع الأول: النظريات التقليدية للبطالة
20	الفرع الثاني: النظريات الحديثة للبطالة
21	المبحث الثالث: الدراسات السابقة لعلاقة الانفتاح التجاري بالبطالة.
21	المطلب الأول: الدراسات المحلية وعلاقتها بالدراسة الحالية
21	الفرع الأول: عرض الدراسات المحلية
22	الفرع الثاني: مقارنة الدراسات المحلية بالدراسة الحالية
23	المطلب الثاني: الدراسات العربية وعلاقتها بالدراسة الحالية
23	الفرع الأول: عرض الدراسات العربية
24	الفرع الثاني: مقارنة الدراسات العربية بالدراسة الحالية
25	المطلب الثالث: الدراسات الاجنبية وعلاقتها بالدراسة الحالية
25	الفرع الأول: عرض الدراسات الاجنبية
26	الفرع الثاني: مقارنة الدراسات الاجنبية وعلاقتها بالدراسة الحالية
28	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة في الجزائر.....(30-54)	
31	تمهيد

32	المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وتحليل تطورها
32	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات
32	الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة
32	الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات
33	المطلب الثاني: تحليل تطور الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)
33	الفرع الأول: تحليل تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)
34	الفرع الثاني: تحليل تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)
35	الفرع الثالث: تحليل تطور الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)
36	المطلب الثالث: تحليل تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)
36	الفرع الأول: تحليل تطور البطالة للإناث في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)
37	الفرع الثاني: تحليل تطور البطالة للذكور في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)
38	الفرع الثالث: تحليل تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)
39	المبحث الثاني: التعريف باختبارات ونموذج الدراسة
39	المطلب الأول: اختبارات الاستقرار ونموذج الدراسة
39	الفرع الأول: اختبار الاستقرار
41	الفرع الثاني: التعريف بنموذج الدراسة
42	المطلب الثاني: اختبارات العلاقة السببية
42	الفرع الأول: اختبار السببية وفق غرانجر
44	الفرع الثاني: اختبار السببية وفق تودا يماموتو
45	المبحث الثالث: التحليل القياسي للعلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة
46	المطلب الأول: دراسة استقرار السلاسل الزمنية
46	الفرع الأول: اختبارات الاستقرار عند المستوى
46	الفرع الثاني: اختبارات الاستقرار عند الفروق الأولى
47	المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR
47	الفرع الأول: تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج

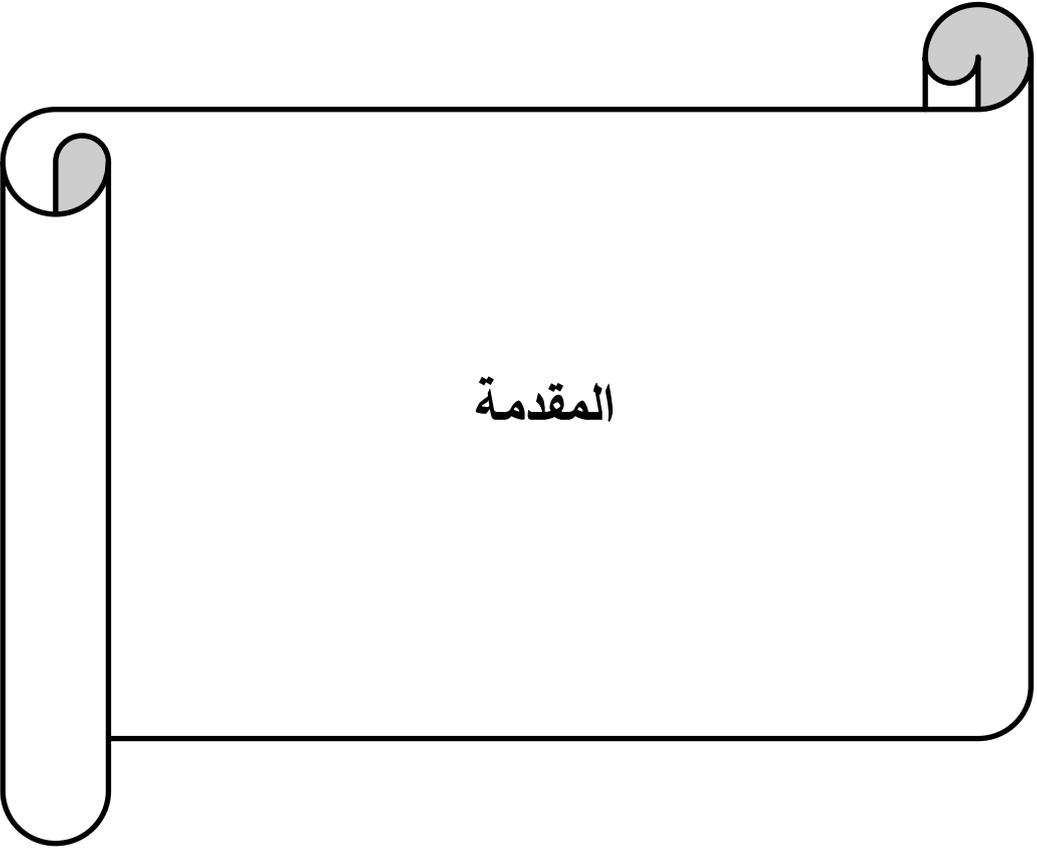
47	الفرع الثاني: اختبارات استقرار وصلاحيّة النموذج VAR
50	الفرع الثالث: نتائج تقدير النموذج VAR(1)
52	المطلب الثالث: نتائج اختبارات العلاقة السببية
52	الفرع الأول: نتائج اختبار غرانجر للسببية
53	الفرع الثاني: نتائج اختبار تودا ياماموتو للسببية
54	خلاصة الفصل الثاني
57	الخاتمة
60	قائمة المصادر والمراجع
63	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
22	المقارنة بين الدراسات المحلية والدراسة الحالية	(1-1)
25	المقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية	(2-1)
27	المقارنة بين الدراسات الأجنبية والدراسة الحالية	(3-1)
45	نتائج اختبار ديكي فولر ADF عند المستوى	(1-2)
45	نتائج اختبار ديكي فولر ADF عند الفروق الأولى	(2-2)
46	نتائج تحديد فترة الابطاء المثلى	(3-2)
47	نتائج اختبار Jarque-Bera	(4-2)
48	نتائج اختبار LM Tests	(5-2)
48	نتائج اختبار تجانس تباينات البواقي	(6-2)
49	نتائج تقدير النموذج VAR(1) باستخدام طريقة المربعات الصغرى	(7-2)
51	نتائج تقدير معادلة الانفتاح التجاري	(8-2)
52	نتائج اختبار سببية غرانجر	(9-2)
53	نتائج اختبار سببية تودا ياماموتو	(10-2)

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
32	تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(1-2)
33	تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(2-2)
34	تطور معدل الانفتاح التجاري في الجزائر خلال (1990-2020)	(3-2)
35	تطور معدل البطالة للإناث في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(4-2)
36	تطور معدل البطالة للذكور في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(5-2)
37	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(6-2)
47	نتائج استقرارية النموذج VAR(1)	(7-2)



تمهيد

تعتبر السياسة التجارية من أهم السياسات الاقتصادية التي عمل صانعو القرار في الاقتصاد العالمي على استخدامها خلال العقود السابقة، مما أدى إلى زيادة أهمية التجارة على المستوى الاقتصادي والسياسي على حد سواء، ودفع اقتصاديات الدول لوضع سياسات تجارية تعمل على حماية تجارتها وتقويتها لمواجهة المنافسة العالمية، وتعتبر التجارة الخارجية بمثابة القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية كما يمكن تقديمها على أنها الشريان الأساسي الذي يربط بين الدول المختلفة، كما تعد أحد الركائز الأساسية في النهوض باقتصاد الدول، فهي تساهم وبشكل فعال في رفع مستوى المعيشة ورفاهية مجتمعاتها، ويتمثل ذلك في إهتمامها بتحرير الأسواق وزيادة الانفتاح التجاري، فالانفتاح التجاري طور العلاقات الاقتصادية بين البلدان الصناعية والدول النامية، وذلك من خلال ازالة القيود الجمركية بين هذه الدول، وزيادة التبادل فيما بينهم عن طريق المزيد من التوسع في الصادرات والواردات السلعية والخدمية. كما تعتبر ظاهرة البطالة من بين المشكلات الاقتصادية التي زعزعت كيان معظم اقتصاديات العالم، وهي بهذا تعد من المواضيع التي كانت مجالاً للدراسة والاهتمام خاصة في البلدان المتقدمة، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت هذه الظاهرة، كما أن هذه ظاهرة تكاد تكون من أهم المشكلات الرئيسية التي تعرقل مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات.

وقد شهد الاقتصاد الجزائري خلال العقود الاخيرة الماضية العديد من التعديلات والبرامج الإصلاحية، بهدف الانفتاح الاقتصادي والتجاري على الاقتصاد العالمي والمنظومة التجارية الدولية، إذ تم ابرام العديد من إتفاقيات التبادل التجاري والشراكة مع مختلف الدول والمنظمات والتكتلات الإقليمية والدولية، وإصدار جملة من القوانين والتشريعات لتحرير التجارة الخارجية، أدت إلى الانتقال من مرحلة إتسمت بالحماية والدعم الحكومي إلى مرحلة جديدة قائمة على تحرير التجارة ودفع الانتاجية، الأمر الذي قد يسهم في خلق فرص توظيف جديدة وتخفيض مستويات البطالة.

وقد شكل موضوع العلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة، محورا للعديد من الدراسات والبحوث سواء على المستوى النظري أو التطبيقي، إلا أنها لم تتوصل إلى نتائج حاسمة بشأن وجود علاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة من عدمها واتجاهات تلك العلاقة إن وجدت فعلا، الأمر الذي يستوجب القيام بالمزيد من الدراسات التطبيقية للمساهمة في الوصول إلى نتائج توضح أكثر طبيعة واتجاهات تلك العلاقة، وهو الغرض الرئيسي لهذه الدراسة التي تبحث تلك العلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة في الاقتصاد الجزائري.

أولاً: إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق تبرز إشكالية هذه الدراسة التي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:
هل توجد علاقة سببية بين الانفتاح التجاري والبطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2020) وماهي اتجاهاتها؟

وهذا التساؤل الرئيسي تتفرع عنه مجموعة من التساؤلات الجزئية التي تعمل هذه الدراسة على الإجابة عليها، وهي:

- هل تسبب الزيادة في معدلات الانفتاح التجاري انخفاض معدلات البطالة في الجزائر في الأجل القصير؟

- هل يسبب تراجع معدلات البطالة في الأجل القصير في الجزائر ارتفاع معدلات الانفتاح التجاري؟

- هل تسبب الزيادة في معدلات الانفتاح التجاري انخفاض معدلات البطالة في الجزائر في الأجل الطويل؟

- هل يسبب تراجع معدلات البطالة في الأجل الطويل في الجزائر ارتفاع معدلات الانفتاح التجاري؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية لموضوع هذه الدراسة، يتم إختبار صحة فرضية رئيسية تنص على وجود علاقة سببية طويلة الأجل وفي الاتجاهين بين الانفتاح التجاري والبطالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2020).

بالإضافة إلى هذه الفرضية الرئيسية هناك فرضيات أخرى فرعية تسعى هذه الدراسة إلى إختبار صحتها، تتمثل فيما يلي:

- الزيادة في معدلات الانفتاح التجاري لا تسبب انخفاض معدلات البطالة في الجزائر في الأجل القصير؛

- تراجع معدلات البطالة لا يسبب ارتفاع معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر في الأجل القصير؛

- الزيادة في معدلات الانفتاح التجاري تسبب انخفاض معدلات البطالة في الجزائر في الأجل الطويل؛

- تراجع معدلات البطالة يسبب ارتفاع معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر في الأجل الطويل.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوع العلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة باعتباره موضوع شغل العديد من الباحثين الاقتصاديين، وقد تعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت هاتين

الظاهرتين، وتزداد أهمية البحث في ظل سعي الجزائر إلى الاندماج في المنظومة الاقتصادية والتجارية الدولية، وذلك لإنعاش ودعم النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة للتقليل من معدلات البطالة.

رابعاً: أهداف الدراسة

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر من أهمها:
- التعرف على المفاهيم والأسس النظرية المرتبطة بالانفتاح التجاري؛
- التعرف على المفاهيم الأساسية المرتبطة بظاهرة البطالة؛
- إبراز تطورات مؤشرات الانفتاح التجاري و البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والبطالة في الأجلين القصير والطويل.

خامساً: اسباب اختيار موضوع الدراسة

- هناك العديد من الاسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع من بينها:
- الرغبة والميول الشخصي لدراسة موضوع البطالة نظراً لأهميته وخاصة لدى فئة الشباب.
- يعتبر موضوع الانفتاح التجاري من مواضيع الساعة، حيث يستقطب اهتمام كافة المختصين في قطاع التجارة الخارجية.
- اندراج الموضوع ضمن التخصص المدروس، مما يسهم في تنمية المكاسب المعرفية.

سادساً: حدود الدراسة

تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في الجزائر، كون نتائج مثل هذه الدراسات التطبيقية تختلف من دولة إلى أخرى، أما الحدود الزمنية فتشمل الفترة الممتدة من سنة 1990 وسنة 2020، وهي الفترة التي توفرت فيها البيانات المتعلقة بالدراسة.

سابعاً: منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بمختلف محاور الدراسة تم استخدام لعدد من المناهج العلمية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي عند التطرق إلى عرض الأسس والمفاهيم المتعلقة بعناصر الدراسة المتمثلة في الانفتاح التجاري والبطالة، إضافة إلى المنهج التحليلي عند تناول شرح وتفسير تطور مؤشرات هذه المتغيرات في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما تم إستعمال المنهج الكمي لبناء نموذج قياسي يبرز العلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة في الجزائر، إعتماًداً على إختبار سببية غرانجر، والمنهجية الحديثة لإختبار السببية المطورة من طرف تودا-ياماموتو Toda-Yamamoto في إطار نماذج VAR.

ثامنا: أدوات الدراسة

تم الاعتماد في الجزء النظري على مجموعة من المصادر والمراجع من الكتب ورسائل ومذكرات جامعية ومقالات وغيرها، أما في الجزء التطبيقي فقد تم الاستعانة ببرنامج Excel للتمثيلات البيانية لتطور متغيرات الدراسة، وبرنامج Eviews في تقدير النموذج القياسي وإجراء اختبارات السببية.

تاسعا: صعوبات الدراسة

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة هي:

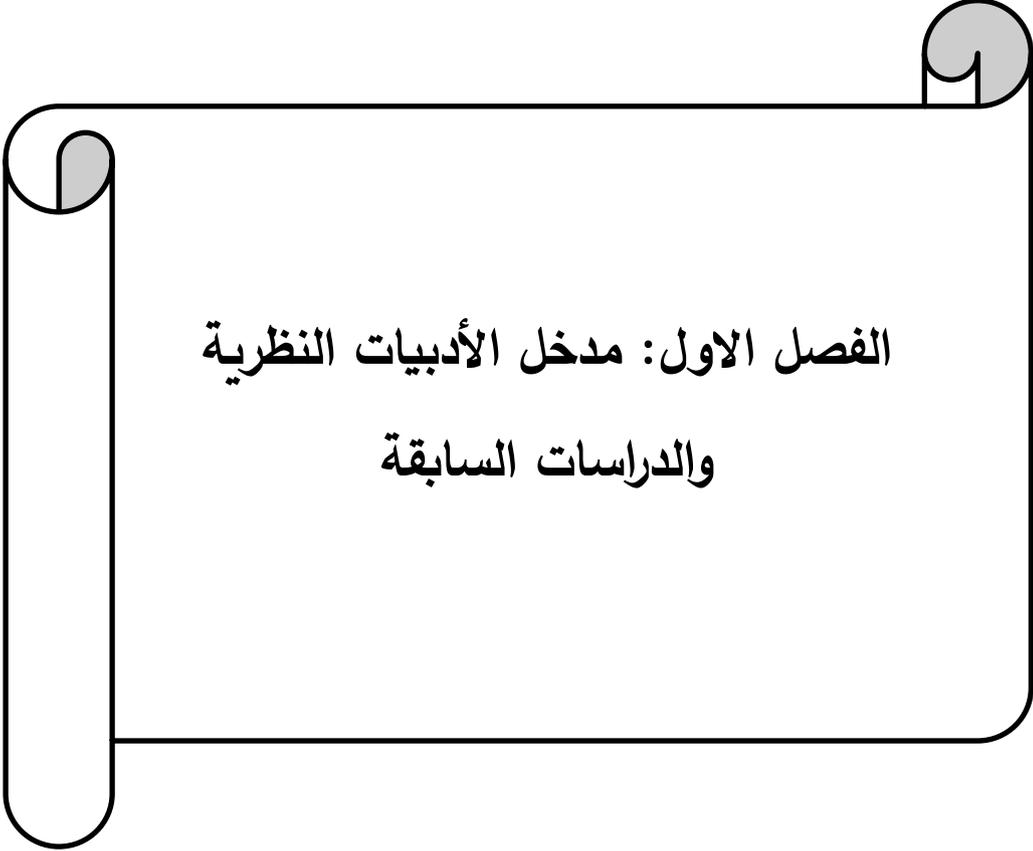
- قلة المراجع بالنسبة لمتغير الانفتاح التجاري.
- اختلاف البيانات من مصدر لآخر، وحتى ضمن المصدر نفسه من فترة إلى أخرى.

عاشرا: هيكل الدراسة

من أجل الإجابة عن الإشكالية العامة للموضوع والاسئلة المنبثقة عنها فقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، تسبقهما مقدمة توضح الإشكالية المطروحة وتبين جوانب الموضوع، ويختتمان بخاتمة تتناول إختبار الفرضيات الموضوعية وأهم النتائج النظرية والتطبيقية والاقتراحات والأفاق البحثية.

والفصل الأول الموسوم بعنوان مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول الأدبيات النظرية للانفتاح التجاري من مفهوم وأهمية وأهم النظريات المفسرة له وكذلك مؤشرات قياسه، أما المبحث الثاني تناول الأدبيات النظرية للبطالة من خلال مفهومها وطرق قياسها والنظريات المفسرة لها وكذا أنواعها، والمبحث الثالث يتضمن الأدبيات التطبيقية لعلاقة الانفتاح التجاري بالبطالة حيث يحتوي على مجموعة من الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية.

أما الفصل الثاني والذي جاء بعنوان الدراسة القياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة للفترة 1990-2020 قسم الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول التعريف بمتغيرات الدراسة وتحليل تطورها، والمبحث الثاني تطرق إلى التعريف بالاختبارات المستخدمة في الدراسة، في حين خصص المبحث الثالث لعرض ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية.



الفصل الاول: مدخل الأدبيات النظرية
والدراسات السابقة

تمهيد

يعتبر موضوع الانفتاح التجاري والبطالة من بين المواضيع التي حظيت بالدراسة والإهتمام من قبل العديد من الباحثين والإقتصاديين، وتعددت النظريات الإقتصادية التي فسرت هاتين الظاهرتين، وتم بحث العلاقة التي تربط بين الانفتاح التجاري والبطالة في العديد من الدراسات التطبيقية، سواء على مستوى الدول المنفردة أو على مستوى التكتلات الدولية، وعليه يتناول هذا الفصل الجوانب النظرية للانفتاح التجاري والبطالة، وكذا عرض الدراسات التطبيقية السابقة التي بحثت العلاقة بينهما، وتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للانفتاح التجاري.

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للبطالة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة للعلاقة بين الإنفتاح التجاري والبطالة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للإنتفاحة التجارية

لقد أدى تعاظم أهمية قطاع التجارة الخارجية في الإقتصاد العالمي إلى توجيه العلاقات التجارية الدولية في ظل التحولات الإقتصادية العالمية، ولذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الإنتفاحة التجارية، أهميته ومؤشرات قياسه وكذا النظريات المفسرة له.

المطلب الأول: مفهوم الإنتفاحة التجارية

يمكن توضيح المفاهيم المتعلقة بالإنتفاحة التجارية كما يلي:

الفرع الأول: تعريف الإنتفاحة التجارية

تعددت التعريفات والمفاهيم الخاصة بالإنتفاحة التجارية واستند كل تعريف إلى السياسة والأداة المستخدمة في تحقيق هذا الإنتفاحة التجارية ومن بين التعريفات نجد أن:

يعرف صندوق النقد الدولي الإنتفاحة التجارية على أنه عملية تحرير القطاع الخارجي أي ان الإنتفاحة على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الاموال من وإلى الخارج، وهذا التحرير يكون بدون شروط ولا أي قيود.¹

ويعتبر المعهد العربي للتخطيط الإنتفاحة التجارية بأنه تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسة المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والإستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة.²

وبالتالي يمكن القول أن الإنتفاحة التجارية عبارة عن مجموعة من السياسات الإقتصادية المتكاملة التي تهدف إلى الإعتماد على تحرير قنوات التجارة بجميع أنواعها.

الفرع الثاني: أهمية الإنتفاحة التجارية

تحتل سياسة الإنتفاحة التجارية أهمية كبيرة وهامة ضمن استراتيجية السياسة الإقتصادية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث تسمح بتوسيع إمكانيات الإستهلاك والإنتاج الوطني أكثر مما كانت منغلقة على حدودها، وأيضاً تسمح بتصريف الفائض إلى الأسواق الأخرى غير السوق المحلي، كما

¹ - خالد بن جلول وأخرون، دراسة العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 12، العدد 2، 2021، ص: 107.

² - مورا تتهان، رضوان بن عروس، الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مجلة الافاق والدراسات الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2017، ص: 240.

أنها تعد أداة تستخدمها الدول في المعاملات الدولية لتحقيق أغراضها الاقتصادية والسياسية، ولتنفيذ أهدافها الداخلية لحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، كما تمكن الدولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى.¹

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الإنفتاح التجاري

لقد بينت الأدبيات الاقتصادية العديد من المؤشرات التي تعنى بقياس درجة الإنفتاح التجاري، والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

الفرع الأول: حسب مؤشرات الإنفتاح المطلق

تتمثل مؤشرات الإنفتاح التجاري حسب مؤشرات الإنفتاح المطلق فيما يلي:

أولاً: مؤشر درجة الإنفتاح التجاري

يعتبر من أهم المقاييس المستخدمة لقياس الإنفتاح التجاري، ويتم احتسابه من خلال مجموع قيم الصادرات والواردات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويعبر عنها رياضياً كما يلي:

$$Op = [(X+M) / GDP] \times 100$$

يبين هذا المؤشر مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، ويدل انخفاض النسبة أقل من 50% على أن إنفتاح الاقتصاد ضعيف وبالتالي الحمائية والتخلف، ويشير إرتفاعه إلى إعتدال الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته، والحصول منها على حاجته من سلع وخدمات والتبعية للخارج، وكذا مدى حساسية الاقتصاد للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية للشركاء التجاريين.²

ثانياً: مؤشر التركيز السلعي للصادرات

يعتمد هذا المؤشر على درجة التنوع في الصادرات السلعية للبلد، فكلما كانت الصادرات تتركز على سلعة معينة، فإن ذلك يشكل تبعية إقتصادية، فإذا بلغت نسبة هذا المؤشر في الدولة أكثر من 60%، يعني ذلك ان الدولة تخضع لقيود وعراقيل من الدولة المستوردة، خاصة لما تكون السلع المصدرة من النوع الذي يعرف تذبذبات حادة في الأسعار مثل صادرات المواد الأولية، أما اذا كان أقل من النسبة

¹ - موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2001، عمان، الاردن، ص: 15.

² - نور الهدى بوحيتيم، مسعود جماني، تأثير الإنفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر (1990-2017)، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2020، ص-ص: 172-173.

المرجعية المعتمدة، يدل ذلك على ان نسبة التركيز السلعي للصادرات إنخفضت نتيجة زيادة التنوع في الصناعة الموجهة نحو التصدير مثلا، بالتالي يسمح للدولة باتخاذ الإجراءات المناسبة التي تقلل من الآثار السلبية لتقلبات الاسعار للسلع المصدرة، فإنخفاض المؤشر يحفز البلد على زيادة التحرير التجاري ويعبر عنه باستخدام معامل جيني-هيرشمان. على النحو التالي:¹

$$CC=(X_{it}/X_t)$$

حيث أن:

CC: مؤشر التركيز السلعي للصادرات.

X_{it} : صادرات الدولة من السلعة (i) خلال السنة t.

X_t : مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t.

ثالثا: مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات

يعبر عن مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد معين من الدول، وإرتفاع نسبة هذا المؤشر تجعل الدولة المعنية عرضة للتقلبات السياسية والاقتصادية للدولة المستوردة، ويتم قياسه باستخدام معامل جيني-هيرشمان مع إبدال متغير البلد مكان متغير السلعة على النحو التالي:²

$$CCm= (X_{it} / X_t)$$

رابعا: الميل المتوسط للاستيراد

يمكن الكشف عن مدى إنغلاق إقتصاد ما إذا قيست درجة إنفتاحه بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعرف بالميل المتوسط للإستيراد حيث ان أهمية هذا المؤشر توضح مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في إستيراد احتياجاتها السلعية، حيث انه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي والعكس صحيح.³

خامسا: مؤشر التبادل التجاري

يعتبر مؤشر التبادل التجاري من بين أهم المؤشرات الأكثر إستخداما للتعبير عن درجة إنفتاح

¹ - سداوي نورة، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة: 1980-2014 - دراسة حالة الجزائر-، اطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، 2018-2019، ص: 19.

² - نور الهدى بوحتميم، مسعود جماني، مرجع سابق ص: 174.

³ - باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص: 61.

بلد ما، ونظرا لأهميته فقد جلب انتباه الإقتصاديين والإحصائيين وصناع القرار، ويشير إرتفاع هذا المؤشر إلى زيادة إنفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري وانخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد ومن ثم تراجع درجة إنفتاحه في فترة معينة، ويفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة الصادرات، ويحسب هذا المؤشر كمايلي:¹

$$\text{مؤشر التبادل التجاري} = (\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات} / \text{الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات}) \times 100$$

الفرع الثاني: حسب مؤشر الإنفتاح النسبي

تهدف هذه الطرق إلى تقييم الإنفتاح التجاري لبلد ما على أساس إستخدام المقاييس، ويقاس الإنفتاح بالفرق الموجود بين القيمة الملاحظة في بلد وبين هذا المعيار الذي يكشف عن درجة إنفتاح البلد.

أولاً: مؤشر التعريفات الجمركية

بالإضافة إلى المؤشرات المستعملة في قياس الإنفتاح التجاري، هنالك مؤشرات أخرى تعتمد في قياسها للإنفتاح على مدى التفاوتات التجارية من قبل التعريفات الجمركية وغير الجمركية: رخص الاستيراد أو حصص التصدير، فلقد إعتمدت العديد من الدراسات على تقييم الإنفتاح التجاري بواسطة قياس التفاوت التجاري في الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية.²

الفرع الثالث: حسب مؤشر البواقى

لقد إنتقدت طريقة قياس الإنفتاح التجاري حسب مؤشرات الإنفاق المطلق حيث أنها لم تستطع التعبير عن درجة إنفتاح إقتصاد ما واتجاه سياسته التجارية، ولهذا فقد إقترح كل من Guillardmont و Syruinchenery سنة 1984 طريقة مراقبة تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية، حيث تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل إبتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر إنفتاح فإذا كان الفرق أو البواقى موجب أي أن حجم التجارة الحالية أكبر من حجمها في المستقبل، فيعتبر البلد منفتحا والعكس صحيح.³

الفرع الرابع: حسب بعض النماذج الأخرى للإنفتاح التجاري

¹ - خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص: 51.

² - باريك مراد، مرجع سابق، ص: 62.

³ - عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص: 78.

هناك العديد من النماذج المقترحة لقياس الانفتاح التجاري، تتمثل أهم هذه النماذج فيما يلي:

أولاً: النموذج المزدوج Sachs-warner 1995

لقد قام كل من Sachs و Warner بقياس الإنفتاح التجاري عن طريق تركيبة من المؤشرات الجزئية للسياسة التجارية سميت بمؤشر Sachs و Warner وبه تعتبر سياسة مفتوحة إذا لم يتحقق أي شرط من الشروط التالية:

- المعدل المتوسط للرسوم الجمركية أكبر من 40 %.
- القيود غير الجمركية تغطي أكثر من 40 % من المبادلات.
- إنخفاض سعر الصرف الموازي بالنسبة لسعر الصرف الرسمي ب 20 % في مدة 10 سنوات.
- إحتكار الدولة للصادرات الأساسية.

تعرضت منهجية Sachs و Warner إلى إنتقادات من طرف الإقتصاديين Rodrik و Rodriguez سنة 1990، إذا يعتبران أنها مؤشرات غير قوية وتؤدي إلى نتائج غير صحيحة، فطريقة قياس الإنفتاح عن طريق السياسة التجارية تتعرض للعديد من المشاكل منها ان المعطيات بخصوص متوسط الرسوم الجمركية هي في غالب الأحيان معطيات إحصائية غير حقيقية، كذلك كما تبين أعمال A Bouet 2000 أن وجود مختلف أنواع الرسوم المطبقة (الرسوم القيمية، الرسوم النوعية، الرسوم المركبة، الرسوم الخاصة) مع إحتمال تطبيق مختلف الرسوم على نفس النوع من السلع يجعل حساب المعدل المتوسط للرسوم صعب.¹

ثانياً: النموذج المركب Edwards 1998

إستخدم Edwards المؤشرات الموجودة من قبل لأجل قياس درجة إنفتاح أي بلد واقترح جمعها في شكل مؤشر مركب يتكون من تسعة مؤشرات فرعية، الثلاثة الأولى منها تصف وجود سياسات الإنفتاح، بينما الستة الأخيرة تقيس مستوى التفاوت التجاري، وهي موزعة كالآتي:

- مؤشر Sachs-Warner

- مؤشر تقرير التنمية في العالم 1987.

- مؤشر البواقي ل: Leamer 1988.

¹ - حداد بسطالي، أثر سياسة الإنفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019-2020، ص: 28.

- مؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء.
 - التعريف المتوسطة على الواردات.
 - المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية.
 - مؤشر التفاوت للمؤسسات الذي يقيس التفاوت الخاضع لوجود الدولة.
 - معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية .
 - مؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف Wolf 1993.
- لقد ذهب Edwards في تفسير مؤشره أن الإنفتاح التجاري لأي بلد يعتمد على مدى إرتفاع الحواجز الجمركية أو غير الجمركية إلى أكثر من 20%، وهو نفس مذهب Sachs-Warner، إلا أن النسبة أكبر من ذلك 40%، أما بالنسبة لمؤشر التفاوت فيري Edwards أنه يصف تدخل الدولة في مظهر مؤسسي، وبالنسبة لمؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء فيمكن أن ينتج عن عدم توازن الاقتصاد.¹

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للإنفتاح التجاري

ارتبط تطور نظرية الانفتاح التجاري بتطور الفكر الاقتصادي من الفكر الكلاسيكي التقليدي إلى الفكر الحديث.

الفرع الأول: نظريات الفكر الكلاسيكي للانفتاح التجاري

تستند نظرية الانفتاح التجاري في الفكر الكلاسيكي على مجموعة من النظريات أهمها:

أولاً: نظرية المزايا المطلقة

يرى "أدم سميث" ان الإنفتاح التجاري للبلد يحقق مكاسب من خلال تصدير الفائض لسلعة معينة مثلاً X التي تحتاج إلى كمية عمل أقل كلفة، وإستيراد سلعة Y مثلاً التي تحتاج إلى يد عاملة أكثر كلفة في هذا البلد المحلي من البلد الأجنبي، ينتج عن ذلك تخصص أكثر للبلد من حيث اليد العاملة لإنتاج سلعة X مع تقسيم اليد العاملة بأكثر كفاءة، وعليه التبادل بين الدولتين يقوم على أساس إختلاف تكاليف الإنتاج لسلعة معينة وهذا ما يسمى بالميزة المطلقة.²

ثانياً: نظرية النفقات النسبية

¹ - حداد بسطالي، مرجع سابق، ص: 29.

² - سداوي نورة، مرجع سابق، ص: 26.

طبقا لهذه النظرية فانه في ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أرخص نسبيا، أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها، وستقوم بإستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها.

فالشرط الضروري والكافي لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع من دولة إلى أخرى، وعند توافر هذا الشرط فسيكون من مصلحة كل دولة ان تخصص في إنتاج تلك السلع التي تتمتع فيها بنفقة نسبية أقل، أي بميزة نسبية أكبر، وذلك بالمقارنة بالدولة الأخرى.¹

ثالثا: نظرية القيم الدولية

واضع هذه النظرية هو "جون ستيرورات ميل" عام 1848م، وتتمثل الفكرة الأساسية لنظرية القيم الدولية في أن نسبة التبادل الدولي التي تسود في السوق الدولية تتوقف على الطلب المتبادل لكل من الدولتين.

ويرى جون ستيرورات انه كلما زادت شدة الطلب للدولة (ا) على سلعة الدولة (ب) كانت نسبة التبادل في مصلحة الدولة (ب)، وبذلك تعود الفائدة الأكبر في التعامل على الدولة الأقل طلبا والفائدة الأقل على الدولة ذات الطلب الأكبر، كما ان مرونة الطلب تؤثر على حجم التبادل، وبالتالي على مقدار الفائدة التي تحصل عليها كل دولة، وذلك في ظل المنافسة الحرة وعدم وجود اتفاقيات بين المنتجين.

والحقيقة أنه كلما زادت مرونة طلب الدولة (ا) على سلعة الدولة (ب) فان ذلك يؤدي إلى زيادة واردات الدولة (ا) في حالة انخفاض سعر السلعة والعكس صحيح، وإذا كان السعر يميل دائما نحو الانخفاض نتيجة الإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وإدخال التحسينات، ونتيجة الوفورات في تكاليف النقل، فإن الطلب المرن للدولة يزداد بنسبة كبيرة، وقد تؤدي هذه الوفورات إلى إختلال ميزان المدفوعات الدولية للدولة المستوردة وبالتالي خروج الذهب من الدولة المستوردة (ا) إلى الدولة (ب).²

الفرع الثاني: نظريات الفكر النيوكلاسيكي للانفتاح التجاري

¹ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2004، ص-ص: 12-13.
² - شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص-ص: 75-76.

تتمثل نظريات الفكر النيوكلاسيكي في ما يلي:

أولاً: نظرية هكشر-اولين

طور الإقتصاديون فكرة التجارة القائمة على أساس إختلاف الإنتاجية بين الدول بالإعتماد على وفرة الموارد الطبيعية وإعتبارها عنصراً من عناصر الإنتاج، وسمي هذا النموذج بعدة مسميات كنموذج هكشر- اولين ونموذج هكشر-اولين- سامولسون أو نموذج وفرة عناصر الإنتاج، وجميعها يشير إلى نفس مجموعة الأفكار التي طورها الإقتصاديان السويديان في بداية القرن العشرين هكشر- اولين.¹

ثانياً: لغز ليونتييف

تعرضت نظرية هيكشر اولين إلى العديد من الإنتقادات من بينها إنتقاد الإقتصادي الأمريكي ليونتييف في إطار ما يعرف بلغز ليونتييف الذي ذكر أعلاه، ولقد إعتد ليونتييف في نظريته على أسلوب تحليلي يعتمد على جداول المدخلات المخرجات للبرهنة على أفكار نظريته، وبما أن دراسته كانت بالولايات المتحدة الأمريكية فقد وصل إلى أن الو م أ تقوم بإنتاج وتصدير السلع كثيفة العمل وتستورد السلع كثيفة رأس المال، ومن أهم الإنتقادات الموجهة له أنه ركز على نوعية عناصر الإنتاج وخصوصاً العمل على حساب الجانب الكمي النسبي لها.²

الفرع الثالث: نظريات الفكر الحديث للانفتاح التجاري

تتمثل نظريات الفكر الحديث فيما يلي:

أولاً: نظرية الفجوات التكنولوجية

أوضح بوسنر أن التجديد يمكن أن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما، وأن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق إنتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دولياً. وبما أن التجديد ناتج عن التطور التكنولوجي فهذا يعني أن من يستفيد منه هو الدولة المتقدمة، ما يكسبها ميزة تنافسية في السلع أو في المنتجات التي تتأثر بالتطوير على حساب الدول النامية، حيث أن الدول المتقدمة تتبع طرق إنتاجية متطورة الشيء الذي يمكنها من تخفيض تكاليف

¹ - خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص: 185.

² - شليحي الطاهر، التجارة الخارجية للجزائر أهم تحدياتها خلال الفترة (2018-2020)، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة1، الجزائر، المجلد 21، العدد 01، 2020، ص-ص: 87-88.

الإنتاج وبالتالي تخفض من أسعار منتجاتها مما يكسبها ميزة تنافسية.¹

ثانياً: نظرية إقتصاديات الحجم

تشكل نظرية إقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويراً وتعديلاً لنموذج "هكشر وأولين" بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطاً أساسياً لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط إقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج، وبتعبير مكافئ تنشأ وفورات الإنتاج الكبير نتيجة لإنخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية، وترتبط مثل هذه الظواهر بدرجة عالية مباشرة بالمعرفة الناتجة عن البحث والتنمية وظروف المنافسة غير التامة.²

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للبطالة

تعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي إقتصاد، كما شغلت حيزاً في التحليل الإقتصادي وكانت من أخطر المشاكل المعروفة على مستوى الإقتصاد الكلي، ومن هنا سنتطرق في هذا المبحث عن التعرف على بعض مفاهيم النظرية للبطالة.

المطلب الأول: مفهوم البطالة ومؤشرات قياسها

يمكن توضيح المفاهيم المتعلقة بالبطالة فيما يأتي:

الفرع الأول: مفهوم البطالة

هناك عدة تعاريف للبطالة نذكر منها ما يلي:

يتمثل المفهوم الرسمي للبطالة في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في الفرق بين كل من الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من العمل عند مستوى معين من الأجور.³

وتعرف البطالة وفقاً للمفهوم العلمي بأنها الحالة التي يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه

¹ - يونس محمود، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2007، ص: 84.

² - درار عياش وآخرون، تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2011، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 17، العدد 1، 2013، ص: 37.

³ - السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2008، ص: 316.

إستخداما كاملا أو أمثلا، ومن ثم، يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدنى مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه.¹ وقد يكون أفضل تعريف للبطالة على أنها تشمل كل الأشخاص القادرين على العمل والباحثين عنه ولكنهم لا يجدوه.²

الفرع الثاني: مؤشرات قياس البطالة

يعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في دولة ما مؤشرا ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة، ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب "معدل البطالة"، ومثلما حدث أن تمت التفرقة بين مفهومي البطالة الرسمي والعلمي، فإنه يتعين التفرقة بين مقياسين للبطالة هما المقياس الرسمي والمقياس العلمي لها.

أولا: المقياس الرسمي للبطالة

يعرف معدل البطالة وفقا لذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة، أي أن:

$$\text{معدل البطالة} = (\text{عدد العاطلين} / \text{قوة العمل}) \times 100$$

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، أي أن:³

$$\text{قوة العمل} = \text{حجم العمالة} + \text{حجم البطالة}$$

ثانيا: المقياس العلمي للبطالة

وفقا لهذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الإقتصاد معادلا للناتج المحتمل، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، بينما إذا كان الناتج الفعلي في الإقتصاد أقل من الناتج المحتمل، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم

¹ - السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص: 342.

² - محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، الإقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص: 184.

³ - السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص-ص: 319-320.

العلمي، ويحدث ذلك إما بسبب عدم الإستخدام الكامل لقوة العمل أو بسبب عدم الإستخدام الأمثل لها. والإستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة، وتعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع. وإذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على إستقرار الأسعار وليكن 5% مثلاً.

- قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي = 0.95 (من قوة العمل الكلية)

-معدل البطالة = 1 - الإنتاجية المتوسطة الفعلية / الإنتاجية المتوسطة المحتملة

حجم البطالة = معدل البطالة × قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي

المطلب الثاني: أنواع البطالة

هناك عدة أنواع البطالة تبعا لطبيعة الإقتصاد، نذكر منها ما يلي:

الفرع الأول: البطالة الإحتكاكية

هي تلك البطالة التي تمنع العمال المؤهلين العاطلين من الإلتحاق بفرص العمل المتاحة، لوجود فجوة زمنية معينة بين ترك الوظيفة والحصول على أخرى، وهي ناتجة عن تنقل العمال ما بين الوظائف والقطاعات والمناطق، أو نقص المعلومات فيما يخص فرص العمل المتوفرة.¹

الفرع الثاني: البطالة الهيكلية

وتحدث هذه البطالة بسبب التغيرات التي تطرأ على التركيب الإنتاجي في الإقتصاد الوطني، ويكون من نتيجتها إنخفاض الطلب على أصحاب بعض المهن وإزدياد الطلب على مهن أخرى، ويعاني قسم من أصحاب المهن التي إنخفض الطلب عليها من هذا النوع من البطالة، ويكون من الصعب التخلص من البطالة الهيكلية، لأنه ليس من السهل إعادة تأهيل العمال الذين يتعرضون لهذا النوع من البطالة بعد أن قضوا في مهنتهم السابقة سنوات طويلة.²

الفرع الثالث: البطالة الدورية

من أهم سمات حركة الدورة الإقتصادية هي التقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة وما يواكبها من تقلبات في معدل البطالة، فمن أهم سمات مرحلة الكساد إرتفاع معدل البطالة، أما مرحلة التوسع فإن من سماتها إنخفاض معدل البطالة، والمقصود بالبطالة الدورية أي دورية هذه الدورة

¹ - وديع طوروس، الإقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2010، ص: 200.

² - أحمد الأشقر، الإقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 301.

الإقتصادية وسماتها في ميدان البطالة.¹

الفرع الرابع: البطالة الموسمية والمقنعة

أولاً: البطالة الموسمية

وهي البطالة التي تحدث أساساً في القطاع الزراعي بسبب موسمية الإنتاج، وقد تحدث في بعض الصناعات في الريف بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي، كما تحدث أيضاً بسبب انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية، كما قد يشهد القطاع السياحي مثلاً فترات من الكساد، أو موسمية في الإنتاج بشكل يؤدي إلى فقدان العاملين لوظائفهم مؤقتاً.²

ثانياً: البطالة المقنعة

وهي ذلك النوع من البطالة المخفية أو غير الظاهرة، وهي البطالة التي تشمل العمال الذين يعملون دون مستواهم الإنتاجي بسبب الإستغناء عنهم من قبل الصناعات الأخرى التي كانت تعاني من نقص في الطلب الفعال عليها، وهذه البطالة تشترط وجود فائض من عنصر العمل في النشاط الاقتصادي حيث تكون إنتاجيته الحدية قيمتها صفر، وهذا الفائض من عنصر العمل يمكن سحبه من النشاط الإنتاجي دون أي يؤثر على الناتج الكلي بسبب أن الإنتاجية الحدية للعمال الذين تم سحبهم تساوي صفراً.³

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للبطالة

إختلف الباحثين في تفسير ظاهرة البطالة ويمكن تقسيمها إلى نظريات تقليدية وأخرى حديثة.

الفرع الأول: النظريات التقليدية للبطالة

تشمل ما يلي:

أولاً: النظرية الكينزية

يمكن القول أن الأزمة الاقتصادية (أزمة الكساد) التي تعرض إليها الإقتصاد الرأسمالي

¹ - بسام الحجار، عبد الله رزق، الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2010، بيروت، لبنان، ص: 325.

² - اياد عبد الفتاح النصور، اساسيات الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 224.

³ - حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الإقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص-ص: 146-147.

(1929-1933)، كانت بمثابة نقطة الإنطلاق في التحليل الفكري لهذه المدرسة ومحوره الأساسي، لذا أنصبت أفكار كينز بشكل أساسي على إيجاد حلول لأزمة البطالة والكساد التي أصابت العالم آنذاك، وهذا من خلال محاولاته تقديم حلولاً موضوعية للأزمة عن طريق إقتراح سياسات إقتصادية جديدة، لا تتوافق ولا تتناسق مع منطلقات الفكر الإقتصادي الكلاسيكي المرتكزة أساساً على سريان مبدأ قانون ساي للمنافذ.

بصفة عامة يمكن تلخيص أفكار المدرسة الكينزية في مجال تحليل وتفسير مشكل البطالة في العناصر التالية:

- يمكن أن يتحقق التوازن الإقتصادي عند مستويات مختلفة قد تكون تحت مستوى التشغيل الكامل، وليس بالضرورة عند التشغيل الكامل كما يرى الكلاسيكي.
- حسب الكلاسيك فإن الأسعار تتمتع بالمرونة أي قابلة للتغيير أما بالنسبة لكينز افترض أن كثيراً من الأسعار تخضع للجمود.

بناءً على ذلك نستنتج أن الفكر الكينزي أسهم بإضافة لبنة جديدة للفكر الإقتصادي تتمثل في تفسير جديد لمفهوم التوازن الإقتصادي من حيث مختلف الحالات التي يمكن أن يتحقق عندها.¹

ثانياً: النظرية الكلاسيكية

يركز الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية وبتراكم رأس المال والنمو الإقتصادي والطاقت الإنتاجية للإقتصاد، كما يركز إهتمامهم بالبعد الإجتماعي والسياسي للظاهرة الإقتصادية، إذ يؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام، الذي يعني أن "كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له"، أو ما يسمى بقانون المنافذ عند "ساي".

فالتبادل في التحليل الكلاسيكي يكون على أساس المقايضة ولا مكان للنقود فيه،

بمعنى آخر: تساوي الإدخار والإستثمار وإستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع، ذلك أن التوازن الإقتصادي هو توازن التوظيف الكامل.²

ثالثاً: النظرية النيوكلاسيكية

¹ - سليم العقون، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلية - حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة سطيف، 2009-2010، ص: 10.

² - وديع طوروس، مرجع سابق، ص: 203.

لقد إعتد تحليل النيوكلاسيك على نظرية "التوازن العام" الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل نتيجة للإرتباط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل، ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة ومن أهمها تجانس وحدات العمل الحدية، تنقل اليد العاملة، وأن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق.

ومهما يكن من أمر فإن النظرية النيوكلاسيكية إفتترضت حالة التوظيف التام، ولم تولي للبطالة إهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون "ساي" للأسواق، كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى أنها إعتبرت أن التكنولوجيا هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل، وإستخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف خاصة مع عامل الزمن والدقة، وبالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة.¹

الفرع الثاني: النظريات الحديثة للبطالة

نذكر منها ما يلي:

أولاً: نظرية البحث عن العمل

نشأت هذه النظرية بوصفها نتيجة لمحاولات إستخدام مكونات النظرية الإقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية وتحليلها، وتبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض المعرفة التامة وهو فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل، ذلك أن هذه النظرية تؤكد صعوبة توافر المعلومات الكاملة عن سوق العمل، الأمر الذي يترتب عليه زيادة درجة عدم التأكد عن إتخاذ القرارات، مما يدفع الأفراد إلى السعي للتعرف على هذه المعلومات.

وطبقا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة المشاهدة في المجتمع محل الدراسة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم، والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها.²

¹ - ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وأشكالها التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص-ص: 22-23.

² - علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية- تطبيقية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2005، ص-ص: 46-47.

ثانيا: نظرية الاختلال

ظهرت على يد الإقتصادي الفرنسي E.Malinvand، كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات، ويرتكز تحليله للبطالة على سوقين إثنين هما: سوق السلع وسوق العمل، وتتبنى هذه النظرية فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود نتيجة لذلك في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة الإجبارية.¹

ثالثا: نظرية تجزئة السوق

تبنى هذه الفرضية على أساس إسقاط فرض التجانس بين وحدات عنصر العمل، وهو أحد الفروض الأساسية في النظريات التقليدية، وتهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب إرتفاع معدلات البطالة، فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى.

وتفترض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعيار درجة الإستقرار التي يتمتع بها سوق العمل هما: سوق رئيس وسوق ثانوي.²

المبحث الثالث: الدراسات السابقة لعلاقة الإنفتاح التجاري بالبطالة

هناك العديد من الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية، التي تناولت دراسة العلاقة بين الإنفتاح التجاري والبطالة، يتم عرض أهمها ومقارنتها بالدراسة الحالية فيما يأتي:

المطلب الأول: الدراسات المحلية وعلاقتها بالدراسة الحالية

الفرع الأول: عرض الدراسات المحلية

هناك بعض الدراسات السابقة المحلية التي تناولت العلاقة بين الإنفتاح التجاري والبطالة، ومن أهم تلك الدراسات نذكر الدراستين المواليين:

¹ - وديع طوروس، مرجع سابق، ص: 211.

² - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص: 55.

الدراسة الأولى:

رابح حمدي باشا، اسماعيل دحماني، علاقة الإنفتاح التجاري بظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1988-2010، مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، العدد: 8، ديسمبر 2013.

هدفت الدراسة إلى بحث طبيعة العلاقة بين الإنفتاح التجاري والبطالة، فيما إذا كانت علاقة مباشرة أو غير مباشرة، بمعنى ان الإنفتاح يؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي، وهذا الأخير يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة، من خلال دراسة علاقة التكامل المتزامن وإختبار سببية غرانجر بالنسبة لحالة الجزائر خلال الفترة 1988-2010.

وخلصت هذه الدراسة إلى إن الإنفتاح التجاري وحده لا يمكن أن يفسر النمو الإقتصادي، ولا أن يخفض من معدلات البطالة التي تبقى ظاهرة إقتصادية تعبر عن خلل في السياسة الإقتصادية، بل لا بد من عوامل أخرى كالإستثمار بكل أنواعه، وفي هذا الإطار يظهر دور الدولة كعامل إستراتيجي للربط والتنسيق بين مختلف أنواع السياسات الإقتصادية لتحقيق الهدف المتمثل في التنمية الإقتصادية.

الدراسة الثانية:

قروي صباح، دراسة تقييمية لأثر اليات الإنفتاح الاقتصادي على معدل البطالة في الجزائر، جامعة الشادلي بن جديد الطارف، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية ، مجلد 01، العدد: 01، جويلية 2020.

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر اليات الإنفتاح الاقتصادي على معدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2016

وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- وجود علاقة تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة أي وجود علاقة توازنية طويلة المدى.

- التأثير السلبي لمؤشرات الإنفتاح الإقتصادي سواء تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة أو مؤشر الإنفتاح التجاري على معدل البطالة في الجزائر.

الفرع الثاني: مقارنة الدراسات المحلية السابقة بالدراسة الحالية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات المحلية السابقة والدراسة الحالية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-1): المقارنة بين الدراسات المحلية والدراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات المحلية السابقة		أوجه المقارنة
	الدراسة الثانية	الدراسة الأولى	
العلاقة السببية بين الإنفتاح التجاري والبطالة	دراسة تقييمية لأثر اليات الانفتاح الاقتصادي على معدل البطالة	علاقة الإنفتاح التجاري بظاهرة البطالة	موضوع الدراسة
الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين الإنفتاح التجاري والبطالة	تقييم أثر آليات الإنفتاح الإقتصادي على معدل البطالة	فهم طبيعة العلاقة بين الإنفتاح التجاري والبطالة	هدف الدراسة
الجزائر	الجزائر	الجزائر	البلد
2020-1990	2016-1990	2010-1988	الفترة
سببية غرانجر وسببية تودا ياماموتو	منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	منهجية التكامل المشترك وسببية غرانجر	اسلوب المعالجة
الانفتاح التجاري يسهم في تخفيض معدلات البطالة، كما بين اختبار غرانجر للسببية أن هناك علاقة ذات اتجاه واحد تتجه من الانفتاح التجاري نحو البطالة، كما أن اختبار تودا ياماموتو يشير ايضا لوجود علاقة في اتجاه واحد من الانفتاح التجاري نحو البطالة.	- وجود تأثير سلبي لمؤشر الإنفتاح التجاري على معدل البطالة. - وجود تأثير سلبي لمؤشر الإنفتاح التجاري على معدل البطالة.	- وجود علاقة سالبة بين الإنفتاح التجاري ومعدلات البطالة وهي علاقة غير مباشرة لارتبط البطالة بالنمو. - وجود علاقة مستقرة على المدى الطويل.	النتائج

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الدراسات المحلية السابقة

المطلب الثاني: الدراسات العربية وعلاقتها بالدراسة الحالية

الفرع الأول: عرض الدراسات العربية

هناك بعض الدراسات السابقة العربية التي تناولت العلاقة بين الإنفتاح التجاري والبطالة، ومن أهم تلك الدراسات نذكر الدراستين الموالييتين:

الدراسة الأولى:

وفاء سعد ابراهيم يوسف، تأثير السياسة التجارية على معدل البطالة في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، المجلد 27، العدد 1، 2019. هدفت الدراسة إلى تحليل أثر السياسة التجارية في مصر على معدل البطالة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1980-2017 من خلال استخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، بالإعتماد على بيانات السلسلة الزمنية خلال فترة الدراسة.

وخلصت أهم نتائج الدراسة إلى:

- التأثير السلبي للسياسة التجارية، ممثلة في مؤشر الإيرادات الضريبية من التجارة الدولية كنسبة من إجمالي الإيرادات، على معدل البطالة.
- التأثير السلبي لمعدل الإستثمار على معدل البطالة، مع أن المتغيرات لها معنوية إحصائية.
- إن معامل الإنفتاح لديه تأثير إيجابي على معدل البطالة.
- إختصار عرض السياسة التجارية في الفكر الإقتصادي في أدبيات مختلفة مع عرض وتحليل السياسة التجارية المصرية.

الدراسة الثانية:

محمد علي مرواني، الإنفتاح التجاري، الإصلاحات الضريبية والبطالة في تونس، المجلة الاقتصادية، 2008، 59 (8)، المجلد 59، العدد 8، 2008.

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير منطقة التجارة الحرة وسيناريوهات مختلفة لتعويض النقص في تحصيل الضرائب على البطالة في تونس للفترة الممتدة من 1996 إلى 2008، بالإعتماد على نموذج التوازن العام المتعدد.

وخلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إتفاق الإتحاد الأوروبي يقلل بشكل طفيف من البطالة في تونس.
- الآثار الإيجابية ترجع إلى إرتفاع الإستثمار الناجم عن إنخفاض أسعار السلع الرأسمالية.

الفصل الأول: مدخل الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

الفرع الثاني: مقارنة الدراسات العربية بالدراسة الحالية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات العربية السابقة والدراسة الحالية من خلال

الجدول الموالي:

جدول رقم (1-2): المقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة العربية		أوجه المقارنة
	الدراسة الثانية	الدراسة الأولى	
العلاقة السببية بين الإنفتاح التجاري والبطالة	الإنفتاح التجاري، الإصلاحات الضريبية والبطالة في تونس	تأثير السياسة التجارية على معدل البطالة في مصر	موضوع الدراسة
الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين الإنفتاح التجاري والبطالة	تحليل تأثير منطقة التجارة الحرة وسيناريوهات المختلفة لتعويض النقص في تحصيل الضرائب على البطالة	تحليل أثر السياسة التجارية في مصر على معدل البطالة	هدف الدراسة
الجزائر	تونس	مصر	البلد
2020-1990	2008-1996	2017-1980	الفترة
سببية غرانجر وسببية تودا يماموتو	نموذج التوازن العام المتعدد	نموذج الإنحدار الخطي المتعدد	أسلوب المعالجة
الانفتاح التجاري يسهم في تخفيض معدلات البطالة، كما بين اختبار غرانجر للسببية أن هناك علاقة ذات اتجاه واحد تتجه من الانفتاح التجاري نحو البطالة، كما أن اختبار تودا يماموتو يشير ايضا لوجود علاقة في اتجاه واحد من الانفتاح التجاري نحو البطالة.	- إتفاق الإتحاد الأوروبي يقلل بشكل طفيف من البطالة في تونس. - الآثار الإيجابية ترجع إلى ارتفاع الإستثمار الناجم عن إنخفاض أسعار السلع الرأسمالية.	- وجود تأثير سلبي للسياسة التجارية، ممثلة في مؤشر الإيرادات الضريبية من التجارة الدولية كنسبة من إجمالي الإيرادات، على معدل البطالة. - معامل الإنفتاح لديه تأثير إيجابي على معدل البطالة.	النتائج

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الدراسات السابقة

المطلب الثالث: الدراسات الاجنبية وعلاقتها بالدراسة الحالية

الفرع الأول: عرض الدراسات الاجنبية

هناك بعض الدراسات السابقة الاجنبية التي تناولت العلاقة بين الإنفتاح التجاري والبطالة، ومن

أهم تلك الدراسات نذكر الدراستين الموالييتين:

الدراسة الأولى:

Philip Nwosa, Sundy Keji, Samuel Adegboyo, Oluwadamilola fasina, Trade Openness and unemployment rate in Nigera, Oradea Journal of Business and Economics, University of Oradea, Faculty of Economics, vol 5, issue 2, 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين الإنفتاح التجاري والبطالة في نيجيريا خلال الفترة

1980-2018، بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن الإنفتاح التجاري كان له تأثير سلبي وكبير على معدل البطالة في نيجيريا.
- توفر السياسة التجارية فرص العمل، مما ساهم في الحد من معدل البطالة في نيجيريا.

الدراسة الثانية:

Mohammad Iqbal Hossain, FarianTahrim, Md. Sabbir Hossain, Md. Maznur Rahman, Relationship between trade openness and unemployment: empirical evidence for Bangladesh, Indian Journal of Economics and Development, vol 6, issue 8, 2018.

هدفت الدراسة إلى بحث ما إذا كانت البطالة تتأثر بالإنفتاح التجاري في بنغلاديش، وأيضا

تحديد العلاقة بين الإنفاق العام على التعليم والبطالة، بإستخدام نموذج VECM.

وخلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- وجود تكامل مشترك بين الإنفتاح التجاري والبطالة على المدى الطويل.
- على المدى الطويل، يؤدي الإنفاق العام المتكرر على التعليم إلى إنخفاض البطالة، لكن سياسة الإنفتاح التجاري مرتبطة بزيادة البطالة.
- الإنفتاح الذي تجسده الديناميكيات قصيرة الأجل يؤدي أيضا إلى زيادة البطالة أثناء الإنفاق العام.

الفرع الثاني: مقارنة الدراسات الأجنبية بالدراسة الحالية

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

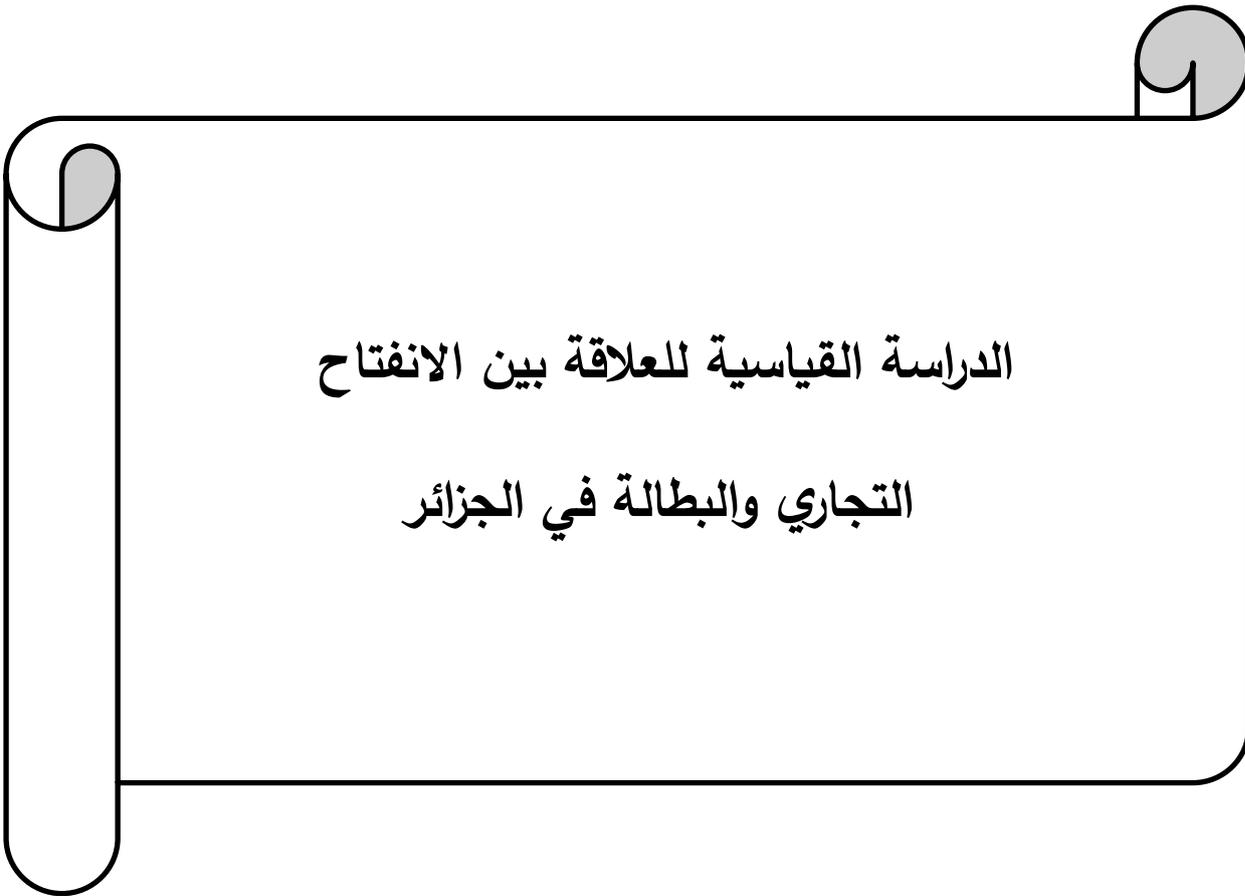
جدول رقم(1-3): المقارنة بين الدراسات الاجنبية والدراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة الأجنبية		أوجه المقارنة
	الدراسة الثانية	الدراسة الأولى	
العلاقة السببية بين الإنفتاح التجاري والبطالة	بحث ما إذا كانت البطالة تتأثر بالإنفتاح التجاري في بنغلاديش	بحث العلاقة بين الإنفتاح التجاري والبطالة	موضوع الدراسة
الكشف عن طبيعة و العلاقة بين الإنفتاح التجاري والبطالة	ما إذا كانت البطالة تتأثر بالإنفتاح التجاري	دراسة العلاقة بين الإنفتاح التجاري والبطالة	هدف الدراسة
الجزائر	الهند	نيجيريا	البلد
2020-1990	2018-1980	2017-1980	الفترة
سببية غرانجر وسببية تودا ياماموتو	نموذج VECM	نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL	أسلوب المعالجة
الانفتاح التجاري يسهم في تخفيض معدلات البطالة، كما بين اختبار غرانجر أن هناك علاقة ذات اتجاه واحد تتجه من الانفتاح التجاري نحو البطالة، كما أن اختبار تودا ياماموتو يشير ايضا لوجود علاقة في اتجاه واحد.	- كشف النتائج عن وجود تكامل مشترك بين الإنفتاح التجاري والبطالة. - الإنفتاح الذي تجسده الديناميكيات قصيرة الأجل يؤدي أيضا إلى زيادة البطالة.	- إن الإنفتاح التجاري كان له تأثير سلبي وكبير على معدل البطالة في نيجيريا. - توفر السياسة التجارية فرص العمل، مما ساهم في الحد من معدل البطالة في نيجيريا.	النتائج

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الدراسات السابقة

خلاصة الفصل الأول:

من خلال مراجعة الأدبيات النظرية لكل من الإنفتاح التجاري والبطالة، يمكن القول أن الإنفتاح التجاري عبارة عن مجموعة من السياسات الإقتصادية المتكاملة التي تهدف إلى تحرير قنوات التجارة بمختلف أنواعها، وتكتسي سياسة الإنفتاح التجاري أهمية بالغة ضمن استراتيجية السياسة الإقتصادية للدول، حيث تسمح بتوسيع إمكانيات الإستهلاك والإنتاج المحلي وتسمح بتصريف الفائض إلى الأسواق الأجنبية، كما تمكن الدولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى، وهو ما قد يمنح الدول المنفتحة تجاريا فرص لتنمية إقتصادياتها، وخلق مناصب شغل جديدة للتقليل من معدلات البطالة، حيث تعد البطالة إحدى أهم المشاكل التي تعترض الإقتصاديات المحلية، إذ شغلت حيزا هاما في التحليل الإقتصادي الكلي، وهي تشمل كل الأشخاص القادرين على العمل والباحثين عنه ولكنهم لا يجدوه، وهناك العديد من الدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت بحث علاقة الإنفتاح التجاري بالبطالة، باستخدام نماذج ومنهجيات قياسية مختلفة، لكنها لم تتوافق على نتائج محددة لطبيعة واتجاه تلك العلاقة، فبعضها توصل إلى وجود تلك العلاقة في الأجلين القصير والطويل أو في إحدهما، في حين لم يتوصل بعضها إلى إثبات وجود تلك العلاقة، وقد يعود اختلاف تلك النتائج إلى اختلاف هيكل التجارة الخارجية ودرجة الإنفتاح من دولة إلى أخرى، وهذه النتائج تدفع إلى المزيد من الدراسات والبحوث لكشف العلاقة بين الإنفتاح التجاري والبطالة في إقتصاديات الدول، وهو ما سيتم تناوله في الفصل الثاني الموالي من خلال الدراسة القياسية للعلاقة بين الإنفتاح التجاري والبطالة في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2020).



الدراسة القياسية للعلاقة بين الانفتاح
التجاري والبطالة في الجزائر

تمهيد

بعد التطرق في الفصل الأول إلى أهم المفاهيم والجوانب النظرية المتعلقة بكل من الإنفتاح التجاري والبطالة، وعرض نتائج أهم الدراسات التطبيقية التي بحثت العلاقة بين هذين المتغيرين، يتم في هذا الفصل تناول الدراسة القياسية للعلاقة بين الإنفتاح التجاري والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، باستخدام مجموعة من الأدوات والاختبارات الاحصائية والقياسية للتوصل إلى نتائج توضح وتفسر طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرين خلال فترة الدراسة، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة و تحليل تطورها.

المبحث الثاني: إختبارات ونموذج الدراسة.

المبحث الثالث: التحليل القياسي للعلاقة بين الإنفتاح التجاري والبطالة.

المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وتحليل تطورها

يتم في هذا الجزء من البحث التعريف بمتغيرات الدراسة وتبسيط الضوء على واقع كل من الإنفتاح التجاري والبطالة في الجزائر، من خلال تتبع مسار تطورات مؤشراتهما خلال فترة الدراسة (1990-2020).

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات

في هذا المطلب سنتعرف على المشاهدات المأخوذة من (1990-2020) والمقدرة ب 31 سنة وتمثل هذه المشاهدات في عناصر من المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، وتشمل هذه الدراسة متغيرين يتم التعريف بهما فيما يأتي:

الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة

من خلال هدف الدراسة وبالنظر إلى ما تناولته الدراسات السابقة، تم حصر المتغيرات الاقتصادية الملائمة للتحليل القياسي، حيث تتمثل متغيرات الدراسة كل من معدل (درجة) الإنفتاح التجاري ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2020 وبالتالي يقدر عدد المشاهدات 31 مشاهدة.

أولاً: الانفتاح التجاري (OP)

الانفتاح التجاري هو تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسة المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة الجمركية والتحكم فيها، والمقياس العددي المستخدم لقياس هذا المتغير هو معدل (درجة) الانفتاح التجاري: ويمثل حصة التجارة من إجمالي الناتج المحلي، أي مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

ثانياً: البطالة (UNM)

تشير البطالة إلى نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لهم عمل ولكن هم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف، والمقياس العددي المستخدم لقياس هذا المتغير هو معدل البطالة: وهو يعبر عن إجمالي العاطلين عن العمل كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة.

الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات

تم جمع البيانات المتعلقة بحجم الصادرات والواردات من السلع والخدمات وإجمالي الناتج المحلي

الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة في الجزائر

ومعدل البطالة، من نفس المصدر وهو قاعدة بيانات البنك الدولي¹ (الملحق رقم 1)، بإعتبار أن البنك الدولي هيئة رسمية دولية حيث تمتاز البيانات التي ينشرها بمستوى مقبول من الدقة والموثوقية.

المطلب الثاني: تحليل تطور الإنفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

يتم فيما يأتي تحليل تطور المتغيرات المستخدمة لقياس الإنفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة

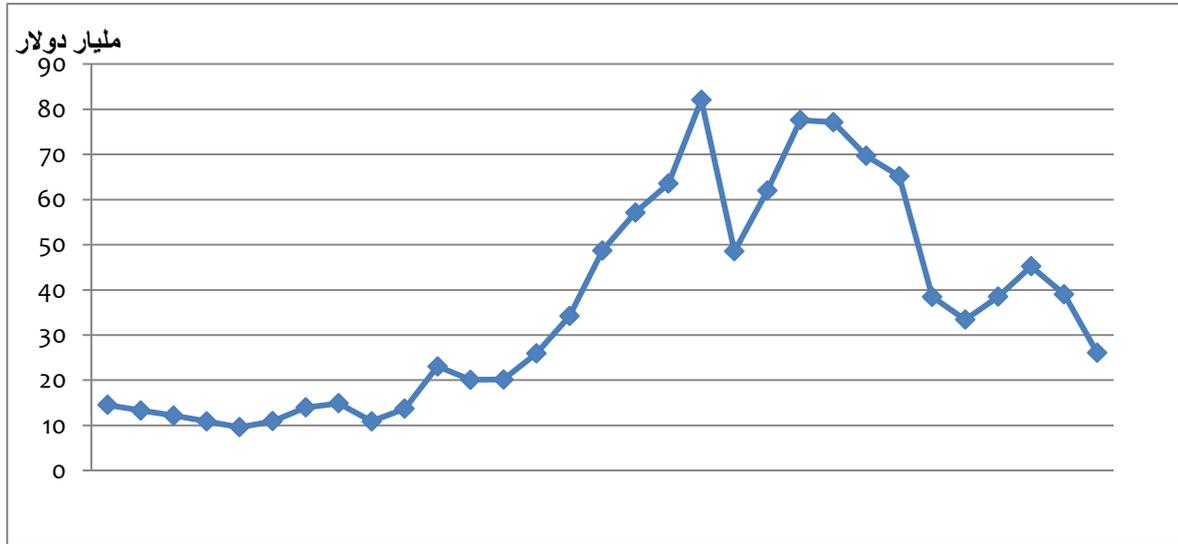
المحددة للدراسة: 1990-2020

الفرع الأول: تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

يمكن متابعة تطور حجم الصادرات من السلع والخدمات في الجزائر خلال فترة الدراسة من

خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-2): تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال المنحنى البياني الذي يصف مراحل تطور الصادرات خلال المدة (1990-2020)

نلاحظ ان الصادرات الجزائرية تميزت بالتذبذب خلال الفترة من 1990-1995 وهذه المرحلة يمكن

إعتبرها مرحلة حرجة في الإقتصاد الجزائري، نظرا للإصلاحات الإقتصادية وكذا نحو التوجه للإنتفا

التجاري، ومن سنة 1996-1997 عرفت ثبات نسبي مرتفع حيث تراوحت من 13 إلى 14 مليار

دولار، ومن ثم بدأت في التزايد من سنة 2001 لتبلغ 20 مليار دولار، تواصلت قيمة الصادرات في

التزايد لتصل خلال الفترة 2002-2008 أعلى قيمة لها مقارنة بسنوات الدراسة والتي قدرت ب 82.03

¹ - قاعدة بيانات البنك الدولي، بتاريخ 2022/03/24، على الرابط:

الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة في الجزائر

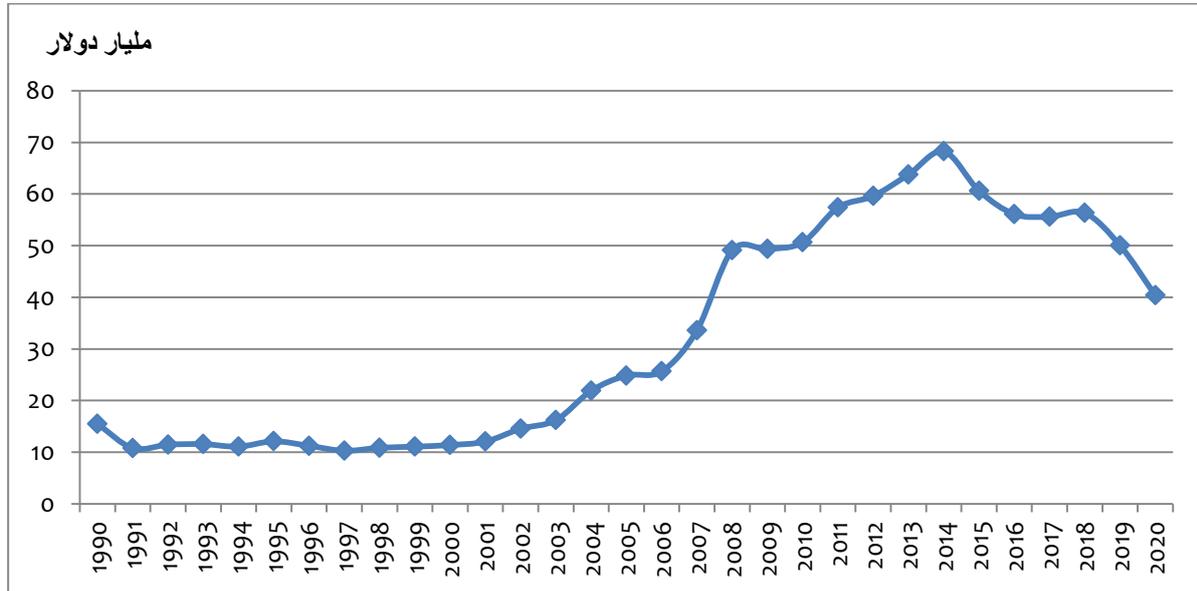
مليار دولار ويعود هذا الإرتفاع في الصادرات إلى إرتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى 140 مليار دولار للبرميل، وخلال سنة 2009 سجلت صادرات الجزائر إنخفاضا ليصل إلى 48.53 مليار دولار وهذا الإنخفاض يعود إلى تراجع أسعار البترول خلال الربع الأخير لسنة 2008، ثم عاودت الصادرات بالإرتفاع إلى ان بلغت 77.58 مليار دولار خلال سنة 2011، وخلال سنة 2012 بلغت الصادرات الجزائر 77.12 دولار لتسجل تراجع طفيف مقارنة بالسنة التي قبلها، واصلت الصادرات بالتراجع الخفيف حتى سنة 2016 لتبلغ 33.40 مليار دولار، ثم ترتفع بشكل خفيف إلى أن تصل 45.23 مليار دولار خلال سنة 2018، ثم تعود لإنخفاض من جديد لتصل إلى 26.10 مليار دولار سنة 2020.

الفرع الثاني: تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

يمكن متابعة تطور حجم الواردات من السلع والخدمات في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال

الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-2): تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة الواردات عرفت ثبات نسبي خلال الفترة 1990-2001 مع تغيرات طفيفة، حيث تراوحت قيمتها بين 10 و11 مليار دولار، لكنه انطلقا من سنة 2002 شهدت إرتقاعا معتبرا ومستمر حيث بلغت قيمة 14,54 مليار دولار وبلغت 16.20 مليار دولار سنة 2003 وصولا إلى 49.09 مليار دولار سنة 2008، وهذا الإرتفاع يعود إلى إرتفاع الطلب على المواد الغذائية

الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة في الجزائر

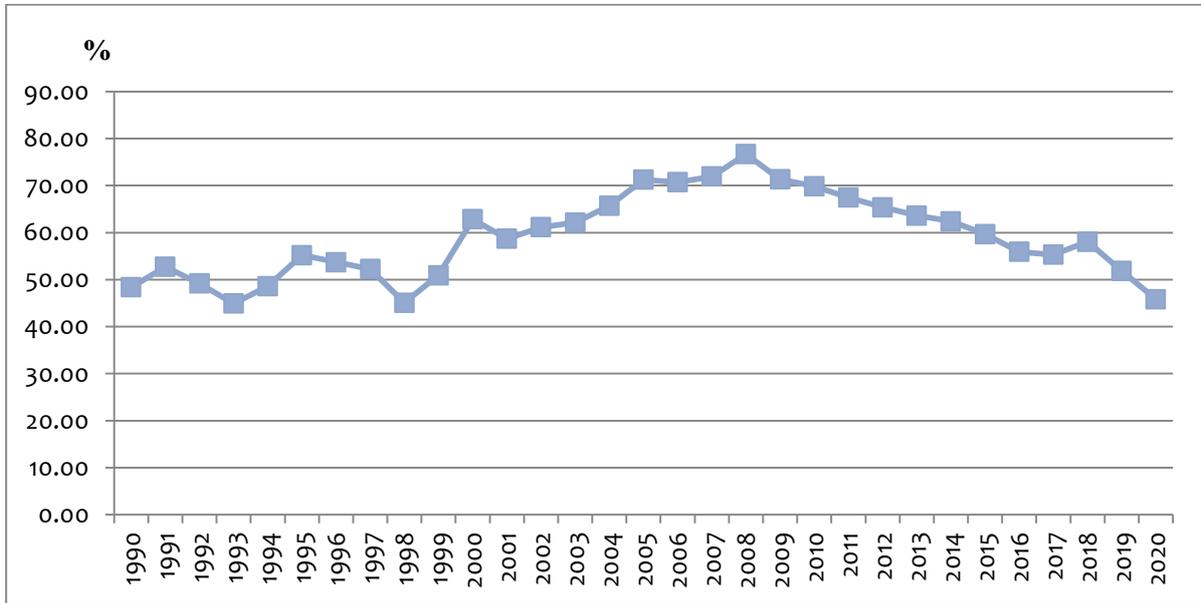
والآلات ومواد التجهيز وهذا أدى إلى إرتفاع نسبة الإستيراد، وتستمر في الإرتفاع لتصل إلى ذروتها بقيمة تقدر ب 68.26 مليار دولار سنة 2014، ومن سنة 2015 إلى 2020 نلاحظ ان قيمة الواردات شهدت إنخفاضا طفيفا حيث سجلت سنة 2015 قيمة قدرت ب 60.62 مليار دولار ويمكن إرجاعه إلى السياسة المتبعة من طرف الدولة لترشيد قيمة الواردات وتحقيق الإكتفاء الذاتي في بعض المجالات.

الفرع الثالث: تحليل تطور معدل الإنفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

يمكن متابعة تطور تطور معدل الإنفتاح التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال

الشكل الموالي:

الشكل رقم(2-3): تطور معدل الإنفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال المنحنى البياني نلاحظ وجود تذبذبا مستمرا منذ 1990 إلى 2000 لمعدل الإنفتاح، ويرجع ذلك إلى التذبذب الحاصل في كل من الصادرات والواردات السلعية من سنة لأخرى، حيث كانت نسبة الإنفتاح لسنة 1990 مقدرة ب 48.38% إلى ان قفزت سنة 2000 إلى 62.86% وإلى 70.73% سنة 2006 وهذا نتيجة لإتخاذ إجراءات كبيرة في تحرير التجارة الخارجية التي تبنتها الجزائر، عموما تسجل الجزائر إنفتاحا كبيرا على الصعيد الدولي حيث تستورد الجزائر عدد كبير من المنتجات، وهكذا بقيت درجة الإنفتاح التجاري في تزايد مستمر بلغت نسبة الإنفتاح 71% لسنة 2008، وهذا يعود إلى النمو الكبير في الواردات ومن سنة 2009 إلى 2020 نلاحظ تذبذب وتراجع في نسبة الإنفتاح وهذا يرجع إلى إنخفاض صادرات المحروقات.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة في الجزائر

يتضح لنا مما سبق ان درجة الإنفتاح التجاري تتعلق بتغير أسعار النفط العالمية التي تميزت بعدم الإستقرار، وبما أن الإقتصاد الجزائري هو إقتصاد ريعي يعتمد إلى حد كبير على صادرات المحروقات، مما لا يعكس بشكل جيد درجة الإنفتاح التجاري. كما إتجهت الدولة في الآونة الأخيرة إلى تشجيع الصادرات خاصة للمنتجات الفلاحية للحد من الآثار المترتبة ن تراجع أسعار النفط.

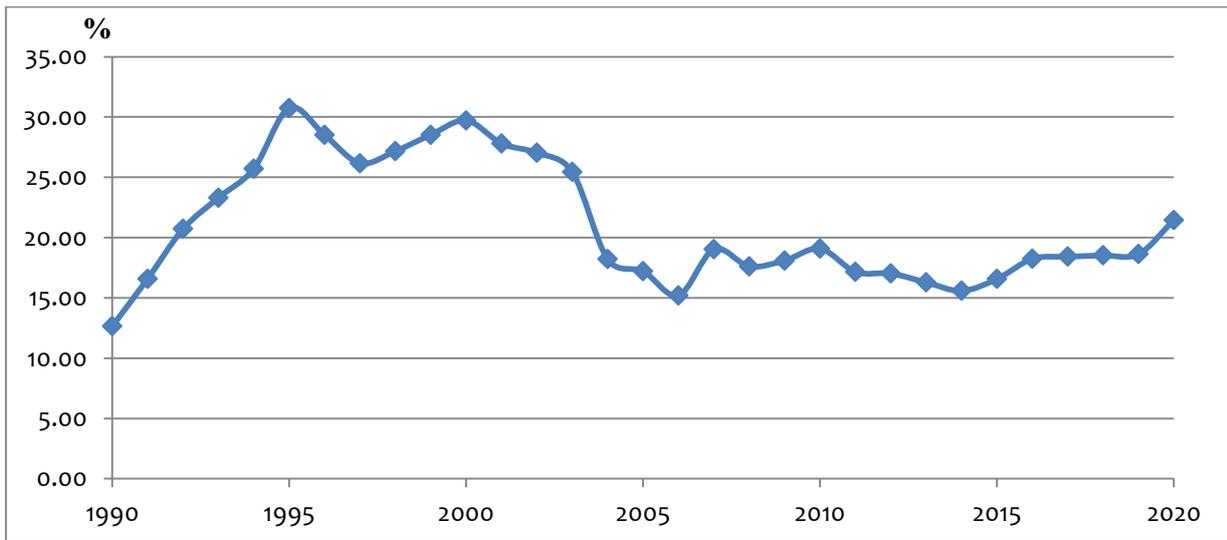
المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشرات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

في هذا المطلب يتم عرض وتحليل تطور معدلات البطالة للإناث وللذكور ومعدل البطالة الاجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول: تحليل تطور البطالة للإناث في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

يمكن متابعة تطور معدلات البطالة بالنسبة للإناث (% من الإناث في القوى العاملة) في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(2-4): تطور معدل البطالة للإناث في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه من سنة 1990 إلى غاية 1995 البطالة بالنسبة لجنس الإناث في تزايد مستمر إلى أن بلغت ذروتها سنة 1995 بنسبة تقدر ب 30.74% بعدما أن كانت نسبتها لسنة 1990، 12.65% وهذا يرجع إلى الأزمة الإقتصادية التي مر بها الإقتصاد الجزائري، وذلك بالإستغناء عن العديد من العاملات نتيجة الإصلاحات الإقتصادية. ومن سنة 1996 بدأت نسبة البطالة في الإنخفاض تدريجيا لوصولها سنة 1997 إلى 26%، بعدها رجعت في تزايد طفيف إلى أن بلغت سنة 2000 إلى 29.72% ليأخذ بعد ذلك شكل تنازلي إلى غاية 2006 إذا قدر ب 15.2%

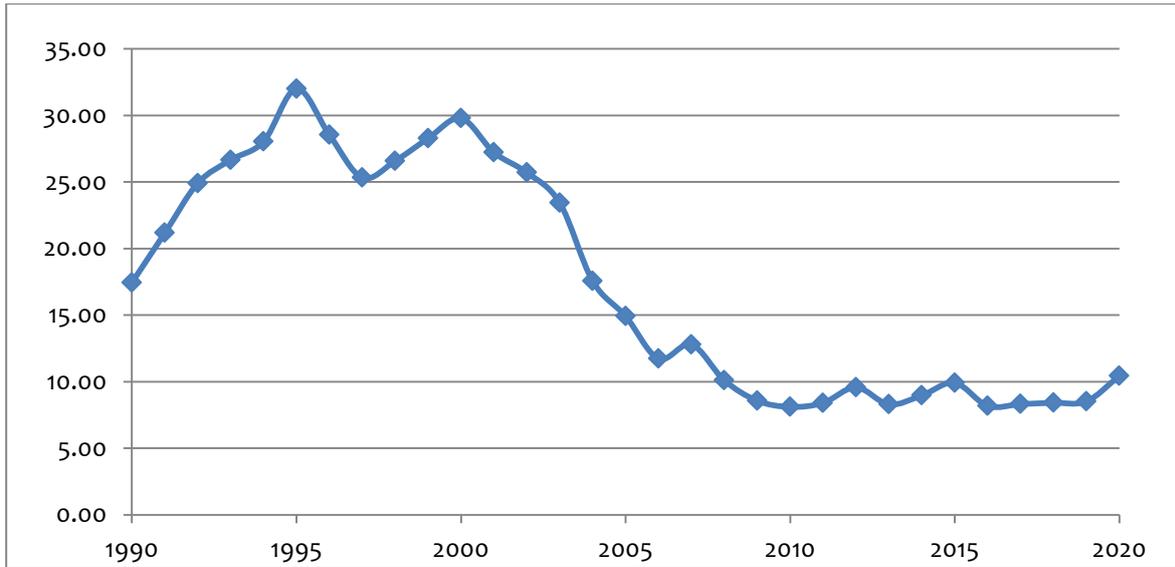
الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة في الجزائر

وهي أقل أو أصغر معدل خلال هذه السنوات وهذا راجع إلى إنفتاح السوق الإقتصادية الوطنية والإقتصاد العالمي، والمساهمة الخارجية للمؤسسات الجانبية شراكتها مع القطاع الوطني ومختلف الإستثمارات في كافة المجالات، والتي وفرت عدد مهما من مناصب الشغل أدى بدوره لإمتصاص الطاقة العاطلة التي سببتها البطالة، لكن الإنخفاض لم يدم، فإبتداء من سنة 2006 عاود الإرتفاع إلى 19.03 سنة 2007، وهذا راجع لسبب دعم الدولة للبطالين مما جعل نسبة العاطلات عن العمل تزداد بسبب تسجيل الإناث في مكاتب العمل للإستفادة من التعويض عن البطالة ومن المساعدات الأخرى التي تقدمها الدولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إرتفاع نسبة الإناث المتمدرسات والمتخرجات اللواتي دخلن سوق العمل لأول مرة، ثم لينخفض إلى 17.61 سنة 2008، وهذا راجع إلى الإنخفاض النسبي في توفير مناصب العمل.، ومن سنة 2009 إلى 2018 ومعدل البطالة في تذبذب بمعدلات متقاربة حيث بلغ 18.41% سنة 2018، ثم عاد معدل البطالة في الإرتفاع سنة 2020 بمعدل 21.45% وهذا راجع إلى أزمة وباء كوفيد 19 حيث عمل الإجراءات لمكافحة الوباء إلى تسريح عدد كبير من النساء العاملات.

الفرع الثاني: تحليل تطور البطالة للذكور في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

يمكن متابعة تطور معدلات البطالة بالنسبة للذكور (% من الذكور في القوى العاملة) في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-5): تطور معدل البطالة للذكور في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

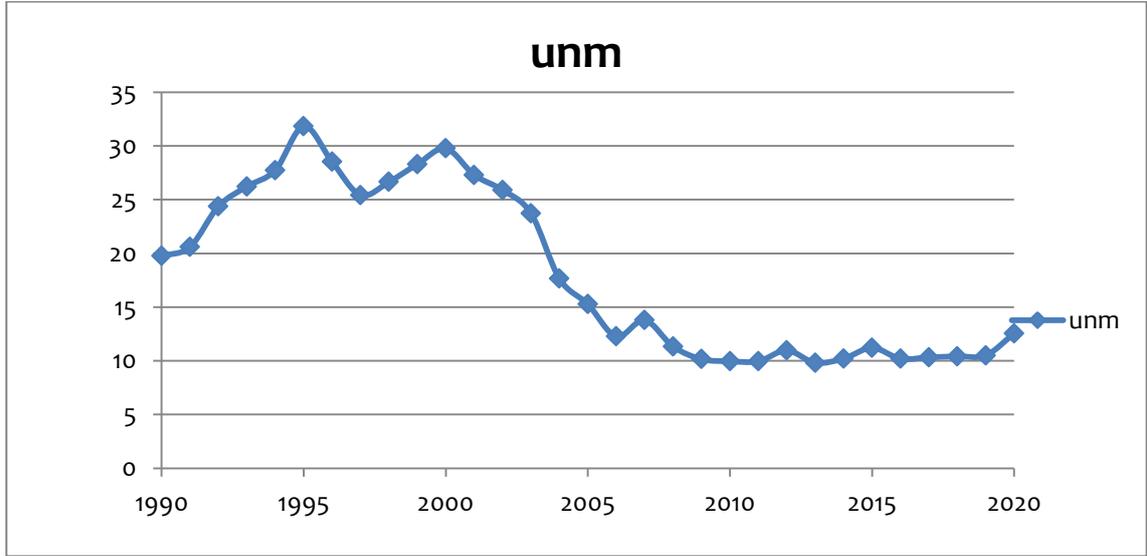
الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة في الجزائر

من خلال المنحنى البياني نلاحظ إرتفاع معدل البطالة بالنسبة للذكور في الفترة 1990 إلى 1995 حيث وصل المعدل إلى ذروته سنة 1995 بمقدار 32% وهذا راجع إلى الإصلاحات الإقتصادية التي عملت بها الدولة، ومن سنة 1996 بدأت بالانخفاض تدريجيا إلى أن بلغ معدل البطالة سنة 1997، 25.32% ومن سنة 1998 إلى 2000 زاد معدل البطالة عند الذكور تدريجيا حيث بلغ 29.78 % سنة 2000 وهذا راجع إلى إرتفاع أسعار المحروقات، وكانت حصيلة تراجع معدلات البطالة حيث بدأت بالإنخفاض من سنة 2001 إلى غاية 2006 بمعدل 11.72% هذا راجع إلى الدعم الذي قامت به الدولة في مختلف المجالات خاصة التنمية الريفية والفلاحية لدعم الشباب، وفي الفترة (2010 إلى 2020) كان معدل البطالة في تذبذب بمعدلات متقاربة بين 8% و 9%

الفرع الثالث: تحليل تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

يمكن متابعة تطور معدل البطالة (% من القوى العاملة) في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(2-6): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن معدلات البطالة مرتفعة في الفترة 1990-1995 حيث كان معدل البطالة سنة 1990 مقدر ب 19.76 %، وصولا إلى ذروته بمقدار 31.84% سنة 1995، لتتخفف إلى 25.43% سنة 1997، وتعاود الإرتفاع مجددا سنة 2000 إلى 29.77%، وهذا راجع إلى الأزمة الإقتصادية التي مر بها الإقتصاد الجزائري نتيجة إنخفاض أسعار النفط، وعجز المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على توفير مناصب عمل. كما نلاحظ أن معدل البطالة انخفض خلال الفترة

2001-2006 حيث بلغ سنة 2006، 12.27% بعدما كان سنة 2001 مقدر ب 27.3% وهذا راجع إلى إستحداث مناصب شغل بالإضافة إلى فتح المجال أمام مؤسسات التشغيل للمساهمة في التقليل من البطالة مثل الوكالة الوطنية للتشغيل، الوكالة الوطنية لدعم الشباب... الخ. وفي الفترة من 2007-2020 نلاحظ تذبذب بين الإنخفاض والإرتفاع لكنه أقل بكثير من الفترات السابقة حيث نجد سنة 2007 إرتفاع طفيف في معدل البطالة بمقدار 13.79%، أم في سنوات الاخرى بلغ معدل البطالة تقريبا 10%.

المبحث الثاني: التعريف باختبارات ونموذج الدراسة

قبل البدء في تطبيق نموذج الدراسة القياسية، يتم التعريف بأداة الدراسة والنموذج المتبع، وبالاعتماد على الدراسات السابقة فان هذه الدراسة سوف تعتمد على استخدام إختبار سببية غرانجر وإختبار سببية تودا-ياماموتو Toda-Yamamoto المطورة في إطار نماذج VAR، وهذا يتطلب القيام بمجموعة من الاختبارات القياسية يتم التعريف بها في المطالب الموالية.

المطلب الأول: إختبارات الاستقرار ونموذج الدراسة

في البداية يتم التعريف باختبارات الاستقرار المستخدمة لتحديد درجة تكامل متغيرات الدراسة، يلي ذلك التعريف بنموذج متجه الانحدار الذاتي VAR الذي يتم من خلاله إختبارات السببية لبحث العلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة.

الفرع الأول: إختبارات الاستقرار

هناك العديد من الإختبارات المستخدمة للكشف عن إستقرارية السلاسل الزمنية، ويعد إختبار ديكي فولر وأكثرها شهرة وإستخداما، فهو يستعمل لتحديد ما إذا كانت السلسلة مستقرة من عدمه ونوع السلسلة غير المستقرة، أي إذا ما كانت من النوع العشوائي (TS) أو من النوع المحدد (DS)، اكتشف هذا الإختبار فولر سنة 1979، ثم قام بتطويره فيما بعد كل من فولر وديكي، لذلك نميز بين نوعين من هذا الإختبار:¹

إختبار ديكي فولر البسيط (DF):

يتم إجراء هذا الإختبار في ظل فرضية ضمنية تتمثل في غياب الإرتباط الذاتي للأخطاء، وفقا للنماذج الثلاث الموالية:

¹ - Regies Bourbonnais, économétrie, 9 édition, paris, Dunod, 2015 , p-p : 249-250.

$$X_t = \rho X_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$X_t = \rho X_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

$$X_t = \rho X_{t-1} + c + b_t + \varepsilon_t$$

- إختبار ديكي فولر المطور (ADF): يأخذ هذا الإختبار بعين الإعتبار إمكانية وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء من خلال دمج الفروقات، ويعتمد هذا الإختبار على الثلاث نماذج التالية:

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} + \sum_j^{\phi} \rho X_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} + \sum_j^{\phi} \rho X_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} + \sum_j^{\phi} \rho X_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t$$

وتتمثل فرضيات هذا الإختبار كالتالي:

H_0 : يوجد جذر وحدة تعتبر السلسلة غير مستقرة.

H_1 : لا يوجد جذر وحدة وتعتبر السلسلة مستقرة.

وتتمثل فرضيات هذا الاختبار فيما يلي:¹

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \text{يوجد جذر وحدة تعتبر السلسلة غير مستقرة} \\ H_1: \text{لا يوجد جذر وحدة تعتبر السلسلة مستقرة} \end{array} \right.$$

يتم رفض الفرض الصفري اذا كانت القيمة المحسوبة T-statisic اقل من القيمة المجدولة ضمن جداول ديكي فولر عند مستوى معنوية 05%، أو عن طريق القيمة الاحتمالية Prob، فاذا كانت أقل من مستوى معنوية 05% يتم رفض الفرض الصفري والسلسلة لا يوجد بها جذر وحدة ومنه فان هذه السلسلة مستقرة، وإذا لم تستقر السلسلة عند المستوى فإننا نأخذ الفرق الأول ونعيد الاختبار الى ان تستقر السلسلة، وعند استقرار السلسلة فتلك هي درجة التكامل.

¹ - عثمان نزار، منذر العواد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ و دراسة العلاقة السببية بين اجمالي الناتج المحلي واجمالي التكوين الراس مالي في سوريا، مجلة جامعة دمشق في العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 02، 2012، ص: 341.

الفرع الثاني: التعريف بنموذج الدراسة

اختبارات العلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة في الجزائر، هي إختبارات تتم ضمن نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، لذلك نقدم فيما يأتي تعريف بهذا النموذج.

أولاً: التعريف بنموذج متجه الانحدار الذاتي VAR

قام بإقتراح هذا النموذج Sims عام 1981، حيث كان يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد وجهة النظر التفسيرية، إذ تتضمن الكثير من الفرضيات غير المختبرة مثل إستبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى التشخيص المقبول للنموذج، وكذلك الأمر فيما يتعلق بإختبار المتغيرات الخارجية، وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني.

لذا إقترح Sims نموذج جديد تعامل فيه جميع المتغيرات بالطريقة نفسها دون أي شروط مسبقة (استبعادها او عدها خارجية)، وادخالها جميعا في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها.

وهذا النموذج الذي إقترحه يسمى بأشعة الانحدار الذاتي (VAR).¹

النموذج العام: إن نمذجة شعاع الإنحدار الذاتي تتركز على فرضية مفادها أن التطور الإقتصادي متقارب لوصف السلوك الديناميكي لشعاع يحتوي على K متغيرة $X=(X_1, X_2, \dots, X_k)$ مترابطة خطيا بالماضي.

حيث يمكن نمذجة الشعاع X على الشكل:²

$$X_t = \phi_0 + \sum_{i=1}^n \phi_i X_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

$$X_t = (X_{1t}, X_{2t}, \dots, X_{kt})$$

يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$\phi(L)X_t = \phi_0 + \varepsilon_t$$

حيث أن L تمثل معامل التأخير

¹ - عثمان النقار، منذر العواد، مرجع سابق ذكره، ص: 339.

² - بن البار امحمد، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة الممتدة بين (1970 - 2009)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011 - 2012، ص: 127.

ثانيا: تحديد درجة التأخير وتقدير نموذج الإنحدار الذاتي

1- تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج

يتم تحديد فترات التأخير المثلى المناسبة للنموذج بإستعمال مجموعة من المعايير ومنها: AIC و SC و HQ ومعامل التصحيح المعدل Adjusted R-squared، حيث نقوم بتقدير النموذج بإستخدام كل القيم الممكن أن تأخذها درجة التأخير من 0 إلى h (حيث h هو أكبر تأخر مقبول من طرف النظرية الاقتصادية ومن خلال المعطيات الموجودة)، ونختار درجة التأخير P التي تعطي في أدنى قيمة موافقة للمعايير المستخدمة.¹

2- تقدير النموذج

في حالة نموذج الإنحدار الذاتي يمكن تقدير كل معادلة من معادلات هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى أو بطريقة المعقولة العظمى. يتم تقدير كل معادلة على حدى النموذج VAR(P) المقدر يكتب على الشكل التالي :

$$\hat{Y}_t = \hat{\Phi}_0 + \hat{\Phi}_1 Y_{t-1} + \hat{\Phi}_2 Y_{t-2} + \dots + \hat{\Phi}_p Y_{t-p}$$

ولا يمكن تقدير معادلات هذا النموذج انطلاقا من سلاسل غير مستقرة، إذ يجب جعل كل السلاسل مستقرة بحساب الفروقات من الدرجة d في حالة إتجاه عام عشوائي أو إضافة مركبة الإتجاه العام إلى صيغة النموذج VAR في حالة إتجاه عام ثابت، وأيضا يمكن إضافة متغيرات صورية لتصحيح التغيرات الموسمية.²

المطلب الثاني: إختبارات العلاقة السببية

كما سبق الإشارة إليه، فإن بحث العلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة في الجزائر، تتم من

خلال اختبارين للسببية هما إختبار سببية غرانجر وإختبار سببية تودا-ياماموتو Toda-Yamamoto

الفرع الأول: إختبار السببية وفق غرانجر

يعتبر إختبار السببية حسب مفهوم غرانجر³ (Granger 1969) أداة أساسية للتحقيق التجريبي

في التفاعلات الديناميكية بين عدة متغيرات، ويستند هذا المفهوم الإحتمالي للسببية إلى إدراك عقلائي

¹ - بن البار ا محمد، مرجع سابق ذكره ، ص: 130.

² - شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الاولى، دار الحامد، الجزائر، 2011، ص: 272.

³ - C. Granger, Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross spectral Methods, Econometrica, USA, Vol 37, No 3, Aug 1969, pp 424-438.

بأن الأسباب دائما تسبق آثارها، وبالتالي لا يمكن لحدث حصل في المستقبل أن يتسبب في حدث آخر في الماضي أو الحاضر، ومن ذلك يشير هذا الترتيب الزمني إلى أن القيم السابقة والحالية للسلسلة X التي تؤثر على سلسلة أخرى y يجب أن تساعد في التنبؤ بالقيم المستقبلية لهذه السلسلة y وعلاوة على ذلك يجب أن يستمر التحسن في التنبؤ بالقيم المستقبلية لـ y بعد ظهور أي معلومات أخرى ذات صلة¹. ومن خلال ذلك يمكن القول أن السلسلة x تسبب السلسلة y إذا كانت السلسلة x تحتوي على معلومات تحسن من التوقعات الخاصة بالسلسلة y .

ليكن لدينا النموذج VAR(P) المستقر حيث:

$$\begin{pmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \phi_1^0 \\ \phi_2^0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \phi_{11}^1 & \phi_{11}^2 \\ \phi_{21}^1 & \phi_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \phi_{12}^1 & \phi_{12}^2 \\ \phi_{22}^1 & \phi_{22}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-2} \\ Y_{2t-2} \end{pmatrix} + \dots + \begin{pmatrix} \phi_{1p}^1 & \phi_{1p}^2 \\ \phi_{2p}^1 & \phi_{2p}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-p} \\ Y_{2t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix}$$

السلاسل $Y_{2t-1}, Y_{2t-2}, \dots, Y_{2t-p}$ تعتبر كمتغيرات خارجية بالنسبة للمتغيرات $Y_{1t-1}, Y_{1t-2}, \dots$

Y_{1t-p} نرى ما إذا كانت مجموعة Y_{2t} لا تحسن معنويا من القدرة التفسيرية للمتغيرات Y_{1t} للنموذج VAR

والذي نطلق عليه تسمية "Restricted VAR" RVAR.

و ليكن :

$H_0 = \phi_{11}^2 = \phi_{12}^2 = \dots = \phi_{1p}^2$ مقبولة Y_{2t} لا يسبب Y_{1t} اذا كانت الفرضية

$H_0 = \phi_{21}^1 = \phi_{22}^1 = \dots = \phi_{2p}^1$ مقبولة Y_{1t} لا يسبب Y_{2t} اذا كانت الفرضية

إذا قبلنا الفرضيتين معا، فهذا يعني وجود علاقة تغذية مرتدة أو إسترجاعية، أي وجود علاقة

تبادلية بين متغيرين، يمكن إستعمال إحصائية فيشر للقيام بالإختبار وهو إختبار إنعدام المعاملات،

معادلة بمعادلة أو مباشرة المقارنة بين نموذج VAR غير المقيد UVAR والنموذج VAR المقيد

.RVAR

نحسب نسبة المعقولية :

$$L^* = (T - c) \times (\ln|\Sigma_{RVAR}| - \ln|\Sigma_{UVAR}|)$$

التي تتبع توزيع X^2 بدرجة حرية $P \times 2$ مع:

¹- B. Schelter et al, Handbook of Time Series Analysis, WILEY-UCH, Weinheim, Germany, 2006, p 337.

ERVAR: مصفوفة التباين - التباين المشترك لبواقي النموذج المقيد

EUVAR: مصفوفة التباين - التباين المشترك لبواقي النموذج غير المقيد،

T: عدد المشاهدات

c: عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج غير المقيد.

إذا كانت $L^* > X_{\alpha}^2(2p)$ ، ففي هذه الحالة نرفض فرضية وجود القيود، أي هناك سببية وفق Granger.¹

الفرع الثاني: إختبار السببية وفق تودا ياماموتو

يقوم هذا الإختبار المطور من طرف Tuka Yamamo و Hiro Y Toda سنة 1995 على تقدير متجه إنحدار ذاتي مطور ويختلف هذا الإختبار عن الإختبارات العادية للسببية (سببية غرانجر) في كونه لا يأخذ في الإعتبار درجة تكامل المتغيرات $I(1), I(0)$ أو حتى $I(2)$ وبغض النظر عما إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك أو لا.²

ولقد إستخدمت دراسة Toda and Yamamoto طريقة مطورة (MWALD) لإختبار wald test على قيود نموذج VAR(K) حيث تمثل (K) طول المتباطئات، ولهذا الغرض يستخدم معيار (wald) أساس (F) و (x^2) من أجل الحكم على فرضية العدم.³

يتضمن تطبيق إختبار سببية Toda-Yamamoto عدة مراحل هي⁴:

- تحديد درجة التكامل الكبرى (Dmax) : أول خطوة تتمثل في دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية من أجل تحديد درجة تكامل كل سلسلة، وبالتالي إستخراج درجة التكامل الكبرى، و يتم ذلك بإستخدام إختبارات المستخدمة لاختبار لجذر الوحدة كإختبار Augmented Dick Fuller (ADF)، إختبار Philips Perron (PP)، إختبار Schmidt and Shin (KPSS)، إختبار Ng-Perron، وغيرها.

¹ شخي محمد، مرجع سابق، ص-ص: 276-278.

² - AYAD , H, & BELMOKADDEM , M, Financial development trade oppness and economic growth in MENA countries : TYDL panel causality approach , theoretical applied economics , XXIV (610) , 2017 , p 240

³ - تمار امين، إختبار سببية Toda-Yamamoto بين عجز الموازنة و الميزان التجاري في الجزائر للفترة (1990-2016)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة أم البواقي، المجلد 5، العدد 1، 2018، ص: 261.

⁴ - سبكي وفاء، بلمقدم مصطفى، إختبار سببية Toda-Yamamoto بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 09، العدد 03 مكرر (الجزء الثاني)، 2019، ص-ص: 303-304.

- تحديد درجة الإبطاء المثلى (P): يتم الحصول عليه من خلال تقدير نموذج VAR للمتغيرات في مستوياتهم (السلاسل الأصلية)، كما يتم تحديد فترة الإبطاء المثلى من خلال المعايير الإحصائية المذكورة سابقا مثل: معيار اكيك AIC، معيار شوارتز SIC، معيار هاتن HQ،..... حيث يتم إختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطئ الزمني الأمثل.

- اختبار السببية: يتم ذلك بالإعتماد على إختبار (MWald) بهدف إختبار القيود المفروضة على معلمات متجه الإنحدار الذاتي المطور VAR(K)، حيث K مساوية لدرجة التكامل الكبرى إضافة لفترة الإبطاء المثلى: $K=D_{max}+P$ ، حيث ان هذا الإختبار يتبع توزيع كاي تربيع مع عدد P درجات حرية. يعبر عن النموذج VAR(P+Dmax) لمتغيرين على النحو التالي :

$$X_t = \alpha + \sum_{i=1}^{P+D_{max}} \beta_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{P+D_{max}} \gamma_j Y_{t-j} + \varepsilon_{1t} \dots (1)$$

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{P+D_{max}} \beta_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{P+D_{max}} \gamma_j Y_{t-j} + \varepsilon_{2t} \dots (2)$$

حيث:

X_t, Y_t : المتغيرات قيد الدراسة،

$\varepsilon_{1t}, \varepsilon_{2t}$: عبارة عن الخطأ الأبيض لكلا المعادلتين وهما غير مرتبطان خطيا،

t: يعبر عن الزمن.

حيث نقوم بإختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: Y_t \text{ لا يسبب } X_t, \text{ إذا كان } \sum_{j=1}^{P+D_{max}} \gamma_j = 0$$

$$H_1: Y_t \text{ يسبب } X_t, \text{ إذا كان } \sum_{j=1}^{P+D_{max}} \gamma_j \neq 0$$

المبحث الثالث: التحليل القياسي للعلاقة بين الإنفتاح التجاري والبطالة

سيتم التركيز من خلال المبحث على عرض وتحليل النتائج الدراسة القياسية الخاصة بقياس العلاقة بين الإنفتاح التجاري والبطالة، من خلال تشخيص النموذج القياسي المعتمد في الدراسة وذلك بعد التأكد من تحقق فرضياته في بيانات الدراسة.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة في الجزائر

المطلب الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

تم الاعتماد على اختبار **ADF** لاجراء اختبارات إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين المستخدمين

في الدراسة الانفتاح التجاري **OP** والبطالة **UNM**، وذلك كما يلي:

الفرع الأول: إختبارات الإستقرارية عند المستوى

نتائج إختبار الإستقرارية عند المستوى موضحة في الجدول أدناه:

الجدول (1-2): نتائج إختبار **ADF** عند المستوى

النموذج			المتغيرات	
دون قاطع ودون إتجاه زمني	قاطع وإتجاه زمني	قاطع	t-statistic	UNM
-0.7808	-2.0470	-0.5989	Prob	
0.3694	0.5530	0.8564	t-statistic	OP
-0.2788	-0.4470	-0.1268	Prob	
0.5770	0.9807	0.6450	القيم الحرجة عند 5%	
-1.9524	-3.5683	-2.9639		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول ونتائج اختبار **ADF** يتضح أن كل من المتغيرين (البطالة والانفتاح) غير

مستقرة عند المستوى وفي النماذج الثلاث (في وجود قاطع، وفي وجود قاطع وإتجاه زمني، ودون قاطع

ودون إتجاه زمني) حيث أن القيم الاحتمالية الاحصائية ستبوندت أكبر من القيمة الحرجة (0.05) عند

مستوى دلالة 5%، وبالتالي يجب إعادة إجراء الإختبار عند الفروقات من الدرجة الأولى.

الفرع الثاني: إختبارات الإستقرارية عند الفروق الأولى

نتائج إختبار الاستقرارية عند الفروق الأولى موضحة في الجدول ادناه:

الجدول رقم (2-2): نتائج اختبار **ADF** عند الفروق الأولى

النموذج			المتغيرات	
دون قاطع ودون إتجاه زمني	قاطع وإتجاه زمني	قاطع	t-statistic	UNM
-3.7174	-3.5880	-3.6866	Prob	
0.0006	0.0486	0.0098	t-statistic	OP
-4.8544	-5.0139	-4.7646	Prob	
0.0000	0.0020	0.0007	القيم الحرجة عند 5%	
-1.9529	-3.5742	-2.9677		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة في الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ أن القيم الإحتمالية أقل من القيمة الحرجة 0.05 ومنه السلاسل الزمنية للمتغيرين مستقرة عند الفرق الأول.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الإنحدار الذاتي VAR

الفرع الأول: تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج

بناء على مجموعة من المعايير يمكننا تحديد درجة الإبطاء المثلى أو التأخير لأشعة الانحدار الذاتي VAR وذلك بأخذ أقل القيم لأغلبية المعايير كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم(2-3): نتائج تحديد فترة الإبطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	C	HQ
0	-187.0688	NA	4143.970	14.00510	14.10108	14.03364
1	-128.0427	104.9353*	70.46915*	9.929086*	10.21705*	10.01471*
2	-127.8456	0.321109	94.03612	10.21079	10.69073	10.35350
3	-124.8954	4.370655	103.2358	10.28855	10.96047	10.48835
4	-121.4986	4.529106	111.1007	10.33323	11.19712	10.59011

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن أقل قيمة لدرجة الإبطاء وفقا لكل المعايير تتحقق عند الفجوة

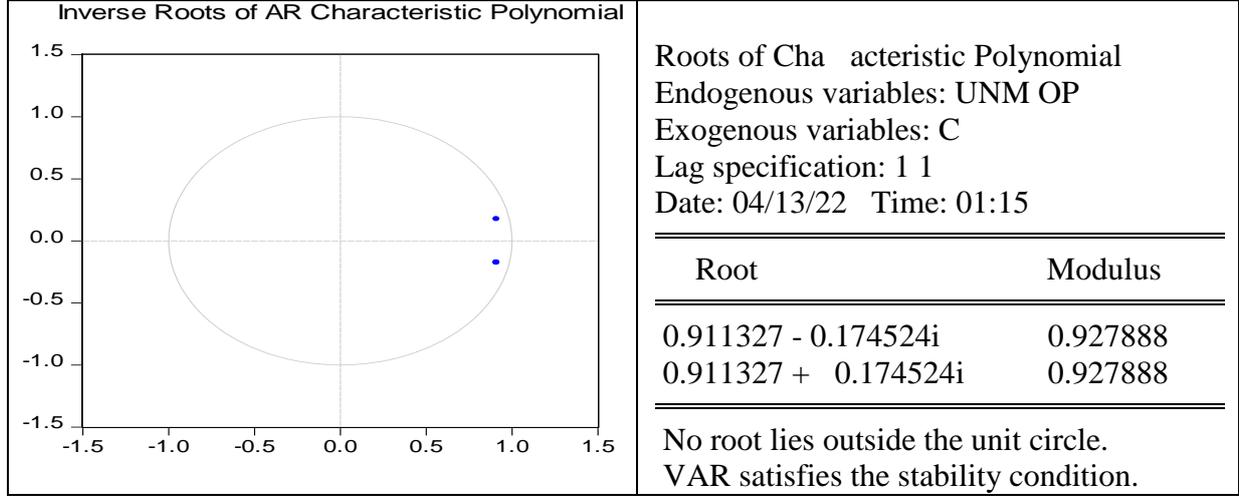
الزمنية $p=1$

الفرع الثاني: إختبارات إستقرار وصلاحية النموذج VAR

أولا: الإستقرار الهيكلي للنموذج VAR

للتأكد من الإستقرارية الهيكلية للنموذج وجب الإعتماد على إختبار مقلوب الجذر الوحدوي حيث يعتبر نموذج الإنحدار الذاتي VAR مستقرا إذا كانت كل جذور أقل من الواحد والنقاط تقع داخل الدائرة القطرية، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-7): نتائج إستقرار النموذج VAR(1)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال النتائج المتحصل عليها، يتضح ان كل النقاط تقع داخل دائرة الوحدة، كما أن طويـلة

هذه الجذور أقل من الواحد وبالتالي يمكن القول أن النموذج مستقر هيكليا.

ثانيا: إختبارات صلاحية النموذج VAR(1)

1- إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج VAR(1)

الجدول رقم(2-4): نتائج اختبار Jarque-Bera

VAR Residual Normality Tests			
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)			
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal			
Date: 04/13/22 Time: 01:18			
Sample: 1990 2020			
Included observations: 30			
Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	0.218834	2	0.8964
2	0.246375	2	0.8841
Joint	0.465209	4	0.9768

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

بلغت القيمة الإحصائية ل Jarque -bera =0.4 بقيمة إحصائية للاختبار بلغت (0.97)

وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود

مشكل التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير.

2- إختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج VAR

مضاعف لاغرانج LM-tests من أشهر الإختبارات التي تحدد مشكل الارتباط الذاتي للبواقي

حيث يتم الإختبار بناء على التأخير، ونتائج استخدام هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-5): نتائج اختبار LM Tests

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 04/13/22 Time: 01:23						
Sample: 1990 2020						
Included observations: 30						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	Df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	0.550065	4	0.9684	0.135469	(4, 48.0)	0.9685
2	4.744060	4	0.3146	1.219912	(4, 48.0)	0.3148
Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	Df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	0.550065	4	0.9684	0.135469	(4, 48.0)	0.9685
2	5.660481	8	0.6852	0.703936	(8, 44.0)	0.6863

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان المعنوية الاحصائية مرتفعة لاختبار LM test المرافقة

لدرجة التأخير $prob (LM-stat) > 0.05$ مما يتعين علينا قبول الفرضية الصفرية عند هذه التأخيرات.

3- إختبار تجانس تباينات بواقي النموذج VAR

الجدول رقم (2-6): نتائج إختبار تجانس تباينات البواقي

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)		
Date: 04/13/22 Time: 01:26		
Sample: 1990 2020		
Included observations: 30		
Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
18.61275	12	0.0983

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال النتائج المتحصل عليه نلاحظ أن قيمة $(chi-sq = 0.098)$ وهي أكبر من 0,05

مما يعني عدم وجود اختلاف في تباينات الاخطاء.

الفرع الثالث: نتائج تقدير النموذج VAR(1)

أوضحت النتائج السابقة أن النموذج لا يحتوي على أي مشكل قياسي وللتأكد من المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدره للنموذج إتمدنا على طريقة المربعات الصغرى العادية في عملية التقدير والنتائج موضحة فيما يلي:

أولاً: تحليل نتائج تقدير الشعاع الأول

الجدول رقم (2-7): نتائج تقدير نموذج VAR(1) باستخدام طريقة المربعات الصغرى

System: UNTITLED				
Estimation Method: Least Squares				
Date: 04/13/22 Time: 01:30				
Sample: 1991 2020				
Included observations: 0				
Total system (balanced) observations 60				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.847962	0.050902	16.65884	0.0000
C(2)	-0.192928	0.045961	-4.197634	0.0001
C(3)	14.01504	3.363193	4.167182	0.0001
Equation: UNM = C(1)*UNM(-1) + C(2)*OP(-1) + C(3)				
Observations: 30				
R-squared	0.952962	Mean dependent var	18.10070	
Adjusted R-squared	0.949477	S.D. dependent var	7.982858	
S.E. of regression	1.794327	Sum squared resid	86.92944	
Durbin-Watson stat	1.772319			

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

نتائج تقدير النموذج VAR(1) الموضحة في الجدول السابق تعطي معادلة معدل البطالة الآتية:

$$UNM = 0.847962170654*UNM(-1) - 0.192928364905*OP(-1) + 14.0150389783$$

يتم تحليل وتفسير نتائج تقدير النموذج فيما يلي:

- من الناحية الاحصائية:

فيما يخص المعنوية الجزئية لمعاملات النموذج المقدر في الجدول السابق، فقد أظهرت نتائج التقدير وجود أثر معنوي إحصائيا لكل من المعلمة المرتبطة بالبطالة والانفتاح بإبطاء سنة واحدة، حيث بلغت القيمة الاحصائية لإختبار ستيوندت الخاصة بالمعلمتين المرتبطتين بمتغيري الدراسة على الترتيب (16.65، -4.16)، وهي معنوية من الناحية الإحصائية حيث أن القيمة الإحتمالية لهذا الإختبار أقل

الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة في الجزائر

من مستوى الدلالة 0.05، فيما يخص إشارة المعلمة المرتبطة بالإنفتاح التجاري كانت سالبة أما معلمة البطالة موجبة.

بلغت قيمة معامل التحديد $R^2=0.95$ أي أن القدرة التفسيرية للنموذج 95%، وهي قيمة مرتفعة نسبيا ومنطقية حيث أن المتغير المفسر يتحكم ب 95% من التغيرات التي تحدث في معدل البطالة مما يدل على أن هناك إرتباط قوي بين الإنفتاح التجاري ومعدل البطالة، أما 5% المتبقية فتعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، ومن خلال النموذج المقدر أن القيمة الاحصائية $DW= 1.77$ وهي قريبة من القيمة 2 الأمر الذي يؤكد ما تم التوصل إليه في إختبار الإرتباط الذاتي بين الإخطاء حول عدم وجود هذه المشكلة في النموذج وبصورة عامة فالنموذج مقبول من الناحية الإحصائية.

- من الناحية الإقتصادية:

أظهرت نتائج التقدير أن المعلمة المرتبطة بالإنفتاح التجاري كانت لها أثر سلبي ومعنوي إحصائيا على معدلات البطالة في الجزائر، حيث أن زيادة الإنفتاح التجاري ب(1%) يؤدي إلى تراجع معدلات البطالة بما يقارب (-0.19)، أي أن السياسة التجارية عملت على تخفيض معدلات البطالة وهذه النتيجة تتوافق من الدراسة (رابح حمدي باشا، اسماعيل دحمانى: علاقة الإنفتاح التجاري بظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1988-2010) ودراسة (Mohammad iqbal hossain , Fariantahrim , Md.sabbir Hossain, Md.Maznur Rahman, Relationship between trade openness and unemployment: empirical evidence for Bangladesh)، حيث أثبتو ان هناك علاقة سلبية بين الإنفتاح التجاري والبطالة وفسرو ذلك من عدة جوانب:

- تطور الصادرات العالمية بأكثر سرعة من الناتج العالمي، تطور الإستثمارات الأجنبية بصفة تطور المبادلات الدولية، تطور الدول الناشئة وزيادة وزنها في السوق العالمية تدل على ان الإقتصاديات العالمية أضحت أكثر ترابطا وتكاملا فيما بينها، كذلك زيادة الإعتماد المتبادل جعل الدول الأكثر إستفادة هي التي قامت بفتح أسواقها وإتجهت نحو الخارج.

- يلعب الإنفتاح التجاري دورا مهما خصوصا للدول التي تعاني من تأخر تكنولوجيا ويلعب دور كبير في توفير رؤوس أموال جديدة بالإضافة ضمان حرية التجارة الخارجية وجذب شركات متعددة الجنسية الامر الذي يخلق فرص عمل جديدة والحد من معدلات البطالة ومنها فالإنفتاح من شأنه ان يساهم في تحقيق الهدف.

ثانيا: تحليل وتقدير الشعاع الثاني

الجدول رقم (2-8): نتائج تقدير معادلة الإنفتاح التجاري

System: UNTITLED				
Estimation Method: Least Squares				
Date: 04/13/22 Time: 01:30				
Sample: 1991 2020				
Included observations: 30				
Total system (balanced) observations 60				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(4)	0.178687	0.123343	1.448702	0.1532
C(5)	0.974692	0.111371	8.751747	0.0000
C(6)	-1.857730	8.149539	-0.227955	0.8205
Equation: $OP = C(4)*UNM(-1) + C(5)*OP(-1) + C(6)$				
Observations: 30				
R-squared	0.777353	Mean dependent var	59.35068	
Adjusted R-squared	0.760860	S.D. dependent var	8.891133	
S.E. of regression	4.347932	Sum squared resid	510.4220	
Durbin-Watson stat	1.979827			

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

نتائج تقدير النموذج VAR(1) الموضحة في الجدول السابق تعطي معادلة معدل الإنفتاح التجاري

الآتية:

$$OP = 0.178686520079*UNM(-1) + 0.974692285259*OP(-1) - 1.85772982572$$

يتم تحليل وتفسير نتائج تقدير النموذج فيما يلي :

- من الناحية الإحصائية:

في النموذج الثاني لنموذج الإنحدار الذاتي والذي يقيس علاقة الإنفتاح التجاري بالبطالة أظهرت نتائج التقدير عدم المعنوية الإحصائية للمعلمة المرتبطة بمعدل البطالة، حيث أن القيمة الإحتمالية لإختبار ستيودنت أكبر من مستوى الدلالة 5% أما بخصوص إشارة هذه المعلمتين المرتبطتين سواءا بالإنفتاح أو البطالة فكانت موجبة.

بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.77$ أي أن الإنفتاح التجاري بإبطاء سنة واحدة يفسر 77% من

تغيرات معدل الإنفتاح التجاري، وهي نسبة مرتفعة نسبيا ومقبولة من الناحية الإحصائية، كما بلغت قيمة

(DW=1.97) وقد تم التحقق من غياب مشكل الارتباط الذاتي في نموذج الإنحدار الذاتي في خطوات السابقة، ما ومنه هذا النموذج مقبول من الناحية الإحصائية.
- من الناحية الإقتصادية:

من خلال المعادلة نجد أن المعلمة المرتبطة بالإنفتاح التجاري موجبة أي أن هناك علاقة طردية بين الإنفتاح التجاري للفترة الحالية والإنفتاح التجاري للفترة السابقة، وبالتالي هناك تأثير إيجابي و معنوي للإنفتاح التجاري للفترة السابقة على الإنفتاح التجاري للفترة الحالية، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (وفاء سعد ابراهيم : تأثير السياسة التجارية على معدل البطالة في مصر و الدراسة Philip Nwosa, Sundy Keji, Samuel Adegboyo, Oluwadamilola fasina, Trade Openness and unempoyment rate in Nigera) حيث توصلت النتائج لوجود علاقة بين الإنفتاح التجاري والبطالة حيث أثبتو وجود علاقة طردية بين الإنفتاح التجاري ومعدل البطالة.

المطلب الثالث: نتائج إختبارات العلاقة السببية

الفرع الأول: نتائج إختبار غرانجر للسببية

للقيام بإختبار غرانجر للسببية تم إختيار درجة إبطاء تساوي الواحد عند تحديد إتجاه علاقة المتغيرين ببعضهم البعض، أي بين الإنفتاح التجاري والبطالة فكانت النتائج كمايلي:

الجدول رقم (2-9): نتائج اختبار سببية غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 04/13/22 Time: 01:39			
Sample: 1990 2020			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
OP does not Granger Cause UNM	30	17.6201	0.0003
UNM does not Granger Cause OP		2.09874	0.1589

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

فيما يخص إتجاه السببية من الانفتاح التجاري نحو معدل البطالة، بلغت القيمة الاحصائية لفيشر (17.62) والقيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.0003) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود العلاقة السببية في هذا الإتجاه، اي الإنفتاح يسبب البطالة، في حين تم تسجيل نتيجة مناقضة في الإتجاه المعاكس حيث أن

القيمة الإحصائية لفيشر (2.09) والقيمة الاحتمالية (0.158) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي لا توجد علاقة سببية في هذا الإتجاه من البطالة نحو الانفتاح التجاري.

الفرع الثاني: نتائج إختبار تودا ياماموتو للسببية

الجدول رقم (2-10): نتائج إختبار سببية تودا ياماموتو

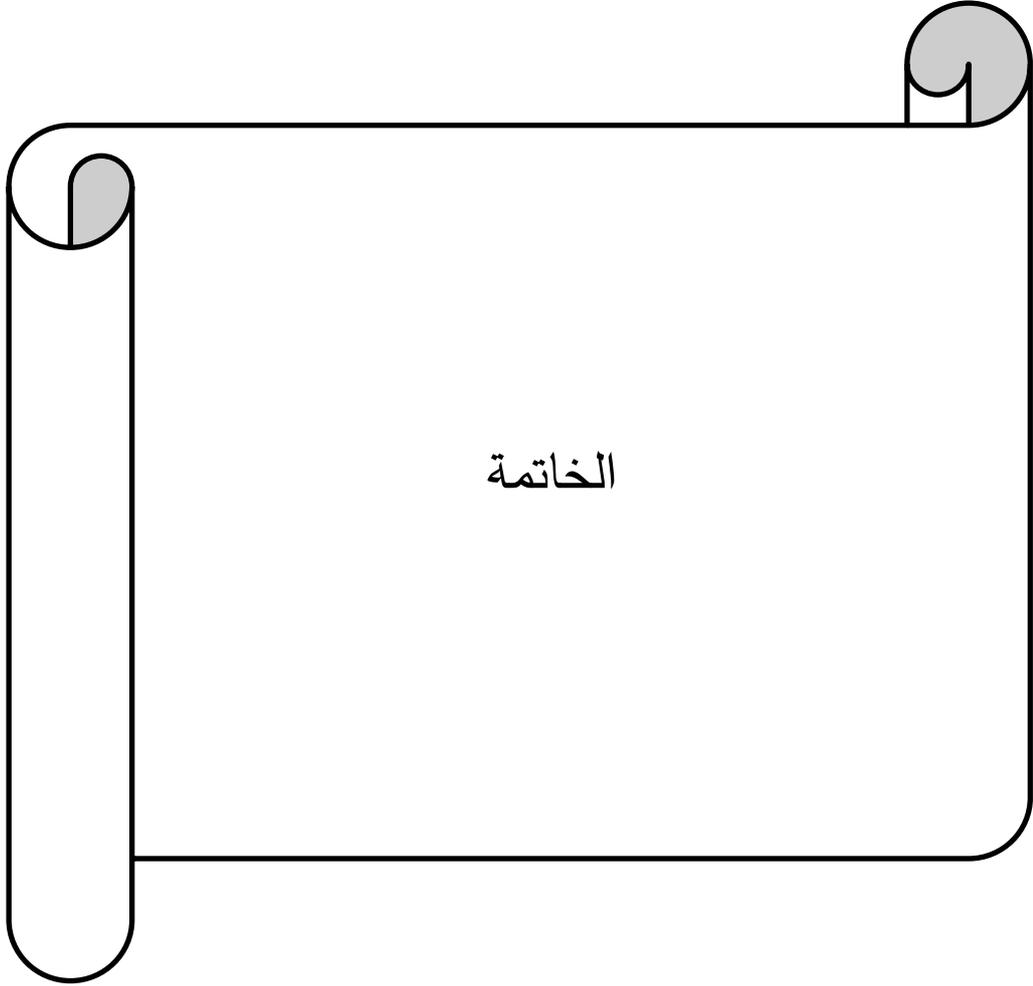
VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Date: 04/13/22 Time: 01:49			
Sample: 1990 2020			
Included observations: 29			
Dependent variable: UNM			
Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
OP	11.79960	2	0.0027
All	11.79960	2	0.0027
Dependent variable: OP			
Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
UNM	2.010750	2	0.3659
All	2.010750	2	0.3659

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال نتائج الجدول أعلاه بلغت القيمة الاحصائية $chi-sq=11.79$ والقيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.0027) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05)، ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن op تسبب UNM، فالإنفتاح التجاري يساهم في تأثير على معدلات البطالة في الأجل الطويل وفقا لاختبار تودا-ياماموتو، وفي الاتجاه المعاكس بلغت القيمة الاحصائية $chi-sq=2.01$ والقيمة الاحتمالية (0.365) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي نقبل فرضية العدم أي أنه لا توجد علاقة سببية من البطالة نحو الإنفتاح التجاري.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال الدراسة التطبيقية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، تم التوصل الى ان المتغيرين متكاملين من الدرجة الأولى، وتم تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR والتأكد من صلاحيته واستقراره، أظهرت النتائج المقدره أن الانفتاح التجاري له أثر سلبي ومعنوي إحصائيا على معدلات البطالة في الجزائر، بمعنى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، أي أن سياسة الانفتاح التجاري عملت على تخفيض معدلات البطالة، كما أن إختبار غرانجر للسببية في الأجل القصير بين وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الانفتاح التجاري نحو معدل البطالة، أي أن الانفتاح التجاري يسبب تراجع معدلات البطالة، وهي نفس النتيجة التي تم التوصل اليه في الأجل الطويل باستخدام اختبار تودا ياماموتو للسببية.



الخاتمة

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، حيث تم مراجعة أهم المفاهيم والأسس النظرية والدراسات التطبيقية المتعلقة بالموضوع في الفصل الأول، أما بالنسبة للفصل الثاني فتناول الدراسة التحليلية والقياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة في الجزائر، باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR وإختبار سببية غرانجر لبحث العلاقة بين المتغيرين في الأجل القصير، وإختبار سببية تودا-ياماموتو Toda-Yamamoto لدراسة العلاقة في الأجل الطويل، وخلال هذه الدراسة تم إختبار مجموعة من الفرضيات، والخروج بجملة من النتائج والإقتراحات، نوردها فيما يلي:

أولاً: إختبار الفرضيات

يمكن توضيح نتائج إختبار الفرضيات الموضوعية بداية بالفرضيات الفرعية للوصول الفرضية الرئيسية، وذلك على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** والتي تنص على أن الزيادة في معدلات الانفتاح التجاري لا تسبب انخفاض معدلات البطالة في الجزائر في الأجل القصير، هي فرضية مرفوضة وذلك لوجود علاقة سببية حسب غرانجر تتجه من الانفتاح التجاري نحو معدل البطالة، كما أن تقدير النموذج $VAR(1)$ يشير الى أن الانفتاح التجاري له أثر سلبي ومعنوي إحصائياً على معدلات البطالة في الجزائر في الأجل القصير.

- **الفرضية الثانية:** والتي تنص على تراجع معدلات البطالة لا يسبب ارتفاع معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر في الأجل القصير، قبول الفرضية لأن إختبار سببية غرانجر يشير الى عدم وجود علاقة سببية من البطالة في اتجاه الانفتاح التجاري.

- **الفرضية الثالثة:** والتي تنص على الزيادة في معدلات الانفتاح التجاري تسبب إنخفاض معدلات البطالة في الجزائر في الأجل الطويل، قبول الفرضية وذلك لوجود علاقة سببية تتجه من الانفتاح التجاري نحو البطالة حسب إختبار تودا ياماماتو للسببية.

- **الفرضية الرابعة:** والتي تنص على تراجع معدلات البطالة يسبب ارتفاع معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر في الأجل الطويل، نفي الفرضية لغياب العلاقة السببية حسب تودا ياماماتو.

ومن خلال سبق يمكن نفي صحة فرضية رئيسية تنص على وجود علاقة سببية الأجلين القصير والطويل وفي الاتجاهين بين الانفتاح التجاري والبطالة الاقتصاد الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، حيث نتائج إختبارات السببية تبين وجود تلك العلاقة في الأجلين القصير والطويل في اتجاه واحد فقط

من الانفتاح التجاري نحو البطالة، وعدم وجود علاقة في الأجلين القصير والطويل من البطالة نحو الانفتاح التجاري.

ثانياً: نتائج الدراسة:

يمكن تقسيم النتائج الرئيسية المتوصل إليها في هذه الدراسة إلى نتائج نتائج نظرية واخرى تطبيقية، يتم سردها فيما يلي:

- النتائج النظرية للدراسة:

من خلال التحليل النظري فيما يخص مراجعة أهم المفاهيم والأسس النظرية المتعلقة بالموضوع تم التوصل إلى عدة نتائج، يمكن إختصار أهمها فيما يلي:

- الإنفتاح التجاري عبارة عن مجموعة من السياسات الإقتصادية المتكاملة التي تهدف إلى تحرير قنوات التجارة بمختلف أنواعها.

- للإنفتاح التجاري أهمية بالغة ضمن استراتيجية السياسة الإقتصادية للدول، حيث تسمح بتوسيع إمكانيات الإستهلاك والإنتاج المحلي وتسمح بتصريف الفائض إلى الأسواق الأجنبية، كما تمكن الدولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى.

- تعد البطالة إحدى أهم المشاكل التي تعترض الإقتصاديات الدول.

- تشمل البطالة كل الأشخاص القادرين على العمل والباحثين عنه ولكنهم لا يجدوه، مما ينعكس سلباً على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

- النتائج التطبيقية للدراسة:

يمكن إختصار أهم النتائج التطبيقية للدراسة في النقاط التالية:

- الانفتاح التجاري له أثر سلبي ومعنوي إحصائياً على معدلات البطالة في الجزائر، بمعنى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، أي أن سياسة الانفتاح التجاري عملت على تخفيض معدلات البطالة.

- وجود علاقة سببية في الأجل القصير تتجه من الانفتاح التجاري نحو معدل البطالة، أي أن الانفتاح التجاري يسبب تراجع معدلات البطالة في الأجل القصير.

- عدم وجود علاقة سببية في الأجل القصير تتجه من معدل البطالة نحو الانفتاح التجاري، أي أن معدلات البطالة لا تؤثر على معدل الانفتاح التجاري في الأجل القصير.

- وجود علاقة سببية في الأجل الطويل تتجه من الانفتاح التجاري نحو معدل البطالة، أي أن الانفتاح التجاري يسبب تراجع معدلات البطالة في الأجل الطويل.

- عدم وجود علاقة سببية في الأجل الطويل تتجه من معدل البطالة نحو الانفتاح التجاري، أي أن معدلات البطالة لا تؤثر على معدل الانفتاح التجاري في الأجل الطويل.

ثالثاً: اقتراحات الدراسة

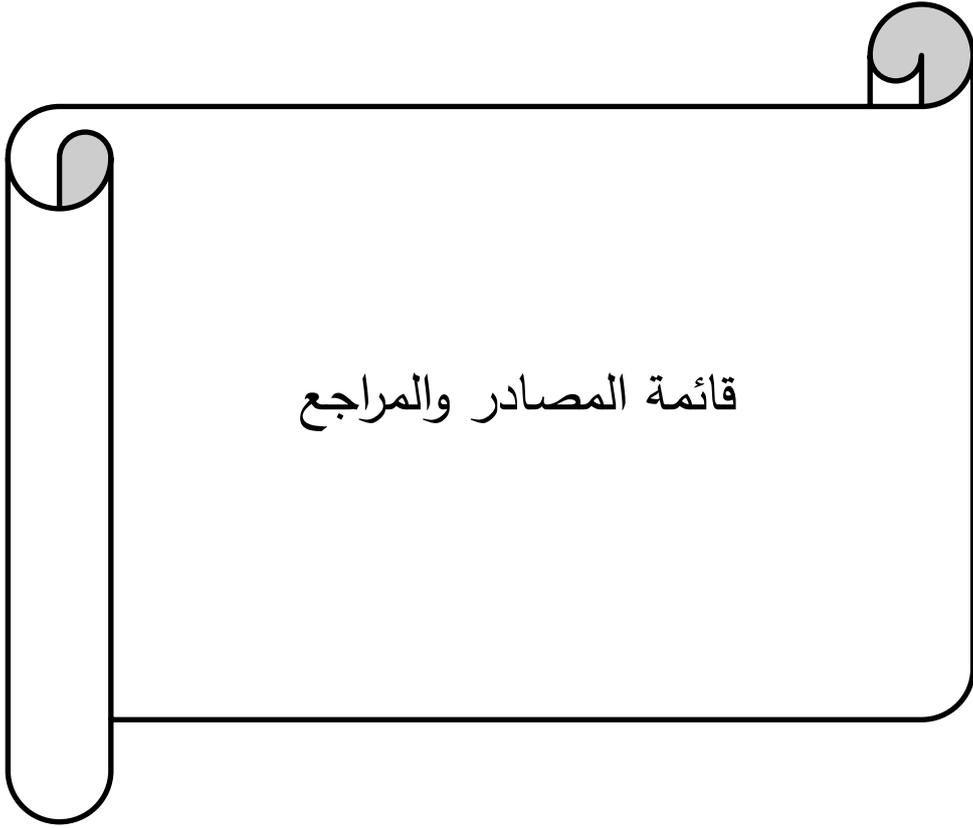
بناء على ما جاء في النتائج المتوصل إليها نقدم بعض الاقتراحات فيما يلي:

- اختيار المشروعات الاستثمارية التي توفر فرص العمل مناسبة.
- العمل على تنمية الصادرات للمحافظة على الاثر الايجابي الذي يلعبه الانفتاح التجاري في التقليل من معدلات البطالة.
- العمل على تنويع الصادرات من خلال إعطاء تسهيلات جمركية وإلغاء العراقيل على التصدير.
- العمل على تشجيع الإنتاج الوطني من اجل التقليل من تكلفة الواردات.
- التركيز على استغلال الموارد البشرية المتوفرة.
- العمل على تطوير قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة لخلق فرص العمل وتنويع الانتاج.
- التنويع الجغرافي للتبادل التجاري بالتوجه نحو الاسواق الجديدة في مختلف المناطق.

رابعاً: أفاق الدراسة

بعد تطرقنا إلى موضوع الدراسة والالمام بمختلف جوانبه وعرض بمختلف النتائج المتوصل إليها مع تقديم بعض التوصيات، قد تكون هذه الدراسة مساعدة لفتح المجال للبحوث اخرى، وفي هذا السياق نقترح بعض من المواضيع:

- دراسة قياسية لتأثير السياسة التجارية على البطالة.
 - اثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي.
 - العلاقة بين الانفتاح التجاري ورصيد ميزان المدفوعات.
- كما يمكن إعادة دراسة نفس الموضوع باستخدام مؤشرات قياس أخرى للمتغيرات، أو بالاعتماد على نماذج قياسية أخرى.



أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- أحمد الاشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- اياد عبد الفتاح النصور، اساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2010.
- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الاولى، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.
- خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2004.
- السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2008.
- شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.
- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الاولى، دار الحامد، الجزائر، 2011.
- علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية- تطبيقية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2005.
- محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
- موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001.
- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2010.
- يونس محمود، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2007.

2-الاطروحات والرسائل الجامعية

- باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014.
- بن البار امحمد، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة الممتدة بين (1970-2009)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
- حداد بسطالي، أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019-2020.
- سداوي نورة، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة: 1980-2014 - دراسة حالة الجزائر، اطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، 2018-2019.
- سليم العقون، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلية - حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة سطيف، 2009-2010.
- عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

3-المجلات

- تمار امين، اختبار سببية Toda-Yamamoto بين عجز الموازنة و الميزان التجاري في الجزائر للفترة (1990-2016)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة أم البواقي، المجلد 5، العدد 1، 2018.
- خالد بن جلول وأخرون، دراسة العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 12، العدد 2، 2021.
- درار عياش وأخرون، تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2011، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد 17، العدد 1، 2013.
- رايح حمدي باشا، اسماعيل دحماني، علاقة الإنفتاح التجاري بظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1988-2010، مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، العدد: 8، ديسمبر 2013.
- سبكي وفاء، بلمقدم مصطفى، اختبار سببية Toda -Yamamoto بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 09، العدد 03 مكرر (الجزء الثاني)، 2019.
- شليحي الطاهر، التجارة الخارجية للجزائر أهم تحدياتها خلال الفترة (2018-2020)، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة1، الجزائر، المجلد 21، العدد 01، 2020.
- عثمان نقار، منذر العواد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ و دراسة العلاقة السببية بين اجمالي الناتج المحلي واجمالي التكوين الراس مالي في سوريا، مجلة جامعة دمشق في العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 02، 2012.

- قروي صباح، دراسة تقييمية لأثر اليات الإنفتاح الاقتصادي على معدل البطالة في الجزائر، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية ، مجلد 01، العدد: 01، جويلية 2020.
- مورا تتهان، رضوان بن عروس، الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مجلة الافاق والدراسات الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2017.
- نور الهدى بوحتيم، مسعود جماني، تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر (1990-2017)، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2020، ص-ص: 173-172.
- وفاء سعد ابراهيم يوسف، تأثير السياسة التجارية على معدل البطالة في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، المجلد 27، العدد 1، 2019.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

- AYAD , H, & BELMOKADDEM , M, Financial development trade oppness and economic growth in MENA countries : TYDL panel causality approach, theoretical applied economics, XXIV (610) , 2017.
- B. Schelter et al, Handbook of Time Series Analysis, WILEY-UCH, Weinheim, Germany, 2006.
- C. Granger, Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross spectral Methods, Econometrica, USA, Vol 37, No 3, Aug 1969.
- MAROUANI MOHAMED ALI , Ouverture commerciale, réformes fiscales et chômage en Tunisie : une analyse en équilibre général intertemporel. *Revue économique*, vol 59, issue 8, 2008.
- Mohammad Iqbal Hossain, FarianTahrim, Md. Sabbir Hossain, Md. Maznur Rahman, Relationship between trade openness and unemployment: empirical evidence for Bangladesh, Indian Journal of Economics and Development, vol 6, issue 8, 2018.
- Philip Nwosa, Sundy Keji, Samuel Adegboyo, Oluwadamilola fasina, Trade Openness and unemployment rate in Nigera, Oradea Journal of Business and Economics, University of Oradea, Faculty of Economics, vol 5, issue 2, 2020.
- Regies Bourbonnais, économétrie, 9 édition, paris, Dunod, 2015.

ثالثا: المواقع الالكترونية

- قاعدة بيانات البنك الدولي، بتاريخ 2022/03/24، على الرابط:
<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

الملاحق

الملحق رقم (1): متغيرات الدراسة

السنوات	مؤشر الانفتاح التجاري: التجارة (%) من إجمالي الناتج المحلي): OP	بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة): UNM
1990	48,38	19,76
1991	52,72	20,60
1992	49,19	24,38
1993	44,92	26,23
1994	48,58	27,74
1995	55,19	31,84
1996	53,71	28,53
1997	52,24	25,43
1998	45,09	26,66
1999	50,93	28,30
2000	62,86	29,77
2001	58,71	27,30
2002	61,13	25,90
2003	62,12	23,72
2004	65,70	17,65
2005	71,28	15,27
2006	70,73	12,27
2007	71,94	13,79
2008	76,68	11,33
2009	71,32	10,16
2010	69,87	9,96
2011	67,47	9,96
2012	65,40	10,97
2013	63,61	9,82
2014	62,41	10,21
2015	59,70	11,21
2016	55,93	10,20
2017	55,32	10,33
2018	58,07	10,42
2019	51,84	10,51
2020	45,84	12,55

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، بتاريخ 2022/03/24، على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

الملحق رقم (2): إختبار جذر الوحدة لمستويات متغيرات الدراسة باستخدام إختبار (ADF)

أولاً: مؤشر الانفتاح التجاري: OP

النموذج الأول: قاطع

Null Hypothesis: OP has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.236853	0.6450
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثاني: قاطع وإتجاه زمني

Null Hypothesis: OP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.447062	0.9807
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثالث: دون قاطع ودون إتجاه زمني

Null Hypothesis: OP has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.278843	0.5770
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ثانيا: معدل البطالة: UNM

النموذج الأول: قاطع

Null Hypothesis: UNM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.598955	0.8564
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثاني: قاطع وإتجاه زمني

Null Hypothesis: UNM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.047053	0.5530
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثالث: دون قاطع ودون إتجاه زمني

Null Hypothesis: UNM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.780897	0.3694
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم (3): إختبار جذر الوحدة للفروق الأولى لمتغيرات الدراسة باستخدام إختبار (ADF)

أولاً: مؤشر الانفتاح التجاري: OP

النموذج الأول: قاطع

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.764649	0.0007
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثاني: قاطع وإتجاه زمني

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.013926	0.0020
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580623	
10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثالث: دون قاطع ودون إتجاه زمني

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.854479	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ثانيا: معدل البطالة: UNM

النموذج الأول: قاطع

Null Hypothesis: D(UNM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.686615	0.0098
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثاني: قاطع وإتجاه زمني

Null Hypothesis: D(UNM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.588036	0.0486
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثالث: دون قاطع ودون إتجاه زمني

Null Hypothesis: D(UNM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.717497	0.0006
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم (4): نتائج تقدير النموذج VAR(1)

System: UNTITLED
 Estimation Method: Least Squares
 Date: 04/13/22 Time: 01:30
 Sample: 1991 2020
 Included observations: 30
 Total system (balanced) observations 60

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.847962	0.050902	16.65884	0.0000
C(2)	-0.192928	0.045961	-4.197634	0.0001
C(3)	14.01504	3.363193	4.167182	0.0001
C(4)	0.178687	0.123343	1.448702	0.1532
C(5)	0.974692	0.111371	8.751747	0.0000
C(6)	-1.857730	8.149539	-0.227955	0.8205

Determinant residual covariance 49.29635

Equation: UNM = C(1)*UNM(-1) + C(2)*OP(-1) + C(3)

Observations: 30

R-squared	0.952962	Mean dependent var	18.10070
Adjusted R-squared	0.949477	S.D. dependent var	7.982858
S.E. of regression	1.794327	Sum squared resid	86.92944
Durbin-Watson stat	1.772319		

Equation: OP = C(4)*UNM(-1) + C(5)*OP(-1) + C(6)

Observations: 30

R-squared	0.777353	Mean dependent var	59.35068
Adjusted R-squared	0.760860	S.D. dependent var	8.891133
S.E. of regression	4.347932	Sum squared resid	510.4220
Durbin-Watson stat	1.979827		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

